

أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي

The Impact of Accounting Information Systems on Tax Estimate Efficiency

إعداد

سلامة عاطف الرواشده

إشراف

د. هيثم العبادي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

أيار 2012

التفويض

أنا سلامة عاطف الرواشدة، أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي
للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الإسم: سلامة عاطف الرواشدة.

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠١٦ / ١٣

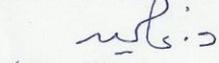
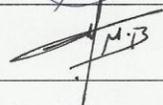
ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات "، وأجيزت بتاريخ 2012/5/26.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع	الاسم
	د. نمر سليحات رئيساً
	د. هيثم العبادي عضواً ومشرفاً
	د. منذر بركات عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفع الله الذين امنوا منكم والذين آتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير)

صدق الله العظيم

(آية 11, سورة المجادلة,)

الإهداء

إلى من يعيش في الظل حتى أعيش في النور.....

إلى كل حبة عرق ترقرت من جبينه تعباً لأجلي

(والدي الغالي)

إلى تلك النسمة التي تلاعب أوراق الشجر

إلى منبع الحنان والحب ...

إلى من تعلمت على يديها حروف الحياة الأولى.....

إلى أجمل وأغلى كلمة نطق بها قلبي قبل لساني.....

(أمي الحنون)

إلى هدية الزمان..

إلى النصح الجميل في حياتي

(اخوتي الأعزاء)

إلى قناديل الصبر والمحبة التي غرست في قلبي أسمى معاني الامل

(أخواتي العزيزات)

إلى من ضاقت السطور لذكرهم فوسعهم قلبي

الشكر والتقدير

بعد الشكر لله والحمد .. لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لحضرة الدكتور الفاضل
هيثم العبادي على كل ما بذله من جهد في سبيل اخراج هذه الرسالة إلى حيز النور.
ولا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة عمان العربية وأخص بالذكر د.
محمد الرواشدة ، د. نمر سليحات وأ.د.د.علاء الحمامي، د. هيثم مبيضين، د. زياد سعيدات، د. محمد أبو
اليمن.

الباحث : سلامة عاطف الرواشدة

فهرس المحتويات

ه	الإهداء.....
و	الشكر والتقدير.....
ز	فهرس المحتويات.....
ط	فهرس الجداول.....
ك	فهرس الملاحق.....
ل	ملخص الدراسة باللغة العربية.....
ن	الملخص باللغة الانجليزية.....
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة.....
2	1.1 المقدمة.....
3	2.1 مشكلة الدراسة وعناصرها:.....
4	3.1 أهمية الدراسة:.....
4	4.1 فرضيات الدراسة:.....
5	5.1 أمودج الدراسة:.....
6	6.1 التعريفات الإجرائية:.....
8	7.1 حدود الدراسة:.....
9	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة.....
10	1.2 الإطار النظري:.....
10	1.1.2 المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية:.....
27	2.1.2 المبحث الثاني: ويتناول التقدير الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية:.....
38	2.2 الدراسات السابقة:.....
44	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات.....
45	1.3 مصادر البيانات:.....
45	2.3 منهج الدراسة:.....
45	3.3 مجتمع الدراسة وعينها:.....
46	4.3 أداة الدراسة:.....

46	5.3 صدق وثبات الدراسة:
47	6.3 متغيرات الدراسة:
51	الفصل الرابع نتائج الدراسة
53	1.4 النتائج المتعلقة بمجال إجراءات عمل النظام:
55	2.4 النتائج المتعلقة بمجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام:
57	3.4 النتائج المتعلقة بمجال البرمجيات والتجهيزات:
59	4.4 النتائج المتعلقة بمجال كفاءة التقدير الضريبي:
70	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
71	1.5 النتائج
71	1.1.5 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
73	2.1.5 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
77	2.5 التوصيات
79	المراجع
80	1.6 المراجع العربية:
83	2.6 المراجع الأجنبية:
85	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	43
2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	44
3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل الذي يمارس	44
4	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي	45
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد العينة لمجالات الدراسة	47
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء أفراد العينة حول فقرات الاستبانة المتعلقة بمجال إجراءات عمل النظام	49
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول فقرات الاستبانة المتعلقة بقياس مجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام	51
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول فقرات الاستبانة المتعلقة بقياس مجال البرمجيات والتجهيزات	53
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول فقرات الاستبانة المتعلقة بقياس مجال كفاءة التقدير الضريبي	55
10	نتائج اختبار الفرضية الاولى	56
11	نتائج اختبار الفرضية الثانية	57
12	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	58
13	المتوسطات الحسابية وتحليل التباين الأحادي لأثر المؤهل العلمي على مجالات استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي	59
14	المتوسطات الحسابية وتحليل التباين الأحادي لأثر سنوات الخبرة على مجالات استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي	60

- 15 المتوسطات الحاسبية ونتائج اختبار (t) لأثر طبيعة العمل الذي يمارس على استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي
- 61
- 16 المتوسطات الحاسبية وتحليل التباين الأحادي لأثر المستوى الوظيفي على استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي
- 62

فهرس الملاحق

الصفحة	الموضوع	الرقم
79	الاستبانة	1
85	أسماء المحكمين	2
86	كتاب تسهيل المهمة	3

ملخص الدراسة باللغة العربية

عنوان الرسالة:

أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة

ضريبة الدخل والمبيعات

إعداد

سلامة عاطف الرواشدة

إشراف الدكتور

هيثم العبادي

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وذلك من خلال دراسة أثر (إجراءات عمل نظم ، ومواصفات وخصائص التقارير المالية الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية، والبرمجيات والتجهيزات لنظم المعلومات المحاسبية) على كفاءة التقدير الضريبي، كما هدفت الدراسة إلى توضيح الاختلافات بين استجابات العاملين في دائرة الضرائب حول موضوع أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي باختلاف متغيرات (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي). ومن أجل هذا الغرض صمم الباحث استبانة تكونت من أربعة مجالات و(43) سؤالاً. وقام الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة تكونت من (50) موظفاً في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية. وقد استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لكل من (إجراءات عمل نظم المعلومات المحاسبية ومواصفات أو خصائص التقارير المالية الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية والبرمجيات والتجهيزات لنظم المعلومات المحاسبية) على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

كما اتضح أنه توجد فروق عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في دائرة الضرائب حول موضوع أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي باختلاف متغيرات المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، و طبيعة العمل، والمستوى الوظيفي).

وختاما توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات من أهمها:

- عند تصميم الأنظمة المحاسبية لضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية لابد من مراعاة أن تكون إجراءات عمل النظام المحاسبي متوافقة مع متطلبات الأنظمة الضريبية.
- لابد أن تكون التقارير المالية الناتجة عن النظام صحيحة وتتسم بمجموعة من المميزات منها: (الملائمة، والحيادية والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب وإمكانية الوصول والمرونة وقابلية التعديل والدقة وإمكانية الاعتماد عليها والبساطة. ولابد أن يتوفر فيها عامل الأمان والسرية ما أمكن وعامل المرونة وقابلية التعديل بالإضافة إلى السهولة وبساطة العرض).
- ضرورة تحديث البرمجيات والتجهيزات بشكل مستمر لمتابعة كل جديد في مجال الأنظمة المحاسبية المحوسبة.

Abstract

The Impact of Accounting Information System on Tax Estimate Efficiency from the Perspective of Workers in The Income and Sales Tax Department

By

Salameh Alrawashdeh

Dr. Haytham Alabadi

This study aimed to clarify The Impact of Accounting Information System on Tax Estimate Efficiency from the perspective of workers in The Income and Sales Tax Department, through the study of the impact (system procedures, specifications and characteristics of financial reporting resulting from the accounting information systems, software and System equipment) on Tax Estimate Efficiency. The study aimed also to clarify the differences between the responses of employees in The Income and Sales Tax Department about the impact of the use of accounting information systems to estimate the efficiency of different variables (qualification, scientific specialization, experience, career position). For this purpose, the researcher designed questionnaire consisting of four areas and (43) questions. The researcher distributed the questionnaire to a sample consisting of (50) employees in The Income and Sales Tax Department/ Amman in the Hashemite Kingdom of Jordan. The researcher used the statistical analysis program (SPSS) and the study found the following results:

There is a significant statistically effect at the significance level of ($\alpha = 0.05$) for each of the (procedures of accounting information systems and specifications or characteristics of financial reporting resulting from the accounting information systems, software and equipment for accounting information systems) on the Tax Estimate Efficiency and its components (quality assessment, the speed of completion of the report appreciation, fewer errors).

It turns out that there are differences at the significance level ($\alpha = 0.05$) between the responses of employees in the Department of Taxation on the subject of the impact of the use of accounting information systems to estimate the efficiency of different tax variables (academic qualification, experience, and the nature of the work, and the functional level).

Finally, the researcher raised a set of recommendations including:

- The designers of systems of accounting for income tax in the Hashemite Kingdom of Jordan have bear in mind the working procedures of the accounting system compatible with the requirements of tax systems.
- The financial reports generated by the system must be correct and characterized by a set of features, including: (appropriate, and neutrality, comparability and timeliness, accessibility, flexibility, and adjustability, accuracy,

- reliability and simplicity. And security must be available where the safety factor and confidentiality as much as possible and worker flexibility and adjustability in addition to the ease and simplicity of presentation).
- - updating the hardware on an ongoing basis to follow up on all new in the field of computerized accounting systems.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة وعناصرها

3.1 أهمية الدراسة

4.1 فرضيات الدراسة

5.1 نموذج الدراسة

6.1 التعريفات الإجرائية

7.1 حدود الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

مع التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات ، اتجهت كافة العلوم لمواكبة هذا التطور، والمحاسبة كغيرها من العلوم اتجهت نحو تبني هذا التطور، وكانت من أكثر العلوم إفادة من هذا التطور، وأصبح من النادر إيجاد نظام محاسبي يدوي خاصة في المنشآت الكبيرة والمتوسطة. ولا يخفى على أحد استخدام البرامج المحاسبية المحوسبة في الشركات العامة والخاصة وما تركته من أثر إيجابي على دقة المعلومات والتقارير الناتجة عن استخدامها وكذلك سهولة وسرعة إنجاز العمل المحاسبي ذي الكفاءة العالية في تقديم المعلومات الدقيقة وذلك يعتمد على المدخلات إلى النظام بالدرجة الأولى و على صحة البيانات (جمعة، 2003).

وبالرغم من وجود مجموعة من البرامج المحاسبية الجاهزة في السوق والتي تتطابق مع معظم الأعمال ، فإن البرامج المحاسبية الخاصة للشركات تكون فيها مواصفات خاصة وذلك حسب طبيعة عمل واحتياجات مثل هذه الشركات، ولكن يجب إن يتم فحص هذه البرامج من قبل الدوائر الضريبية والمختصين في وزارة المالية وأن تتم الموافقة عليها قبل دخولها حيز الاستخدام الفعلي وذلك لضمان حسن عملها وعدم مخالفتها للقوانين والتعليمات الضريبية المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية. (عبد الرزاق، 2003) لقد كانت الأنظمة المحاسبية في الماضي تقتصر على تداول وتجهيز البيانات المحاسبية التاريخية اللازمة لإعداد القوائم المالية ثم تطورت هذه النظرة الضيقة تبعاً لتطور احتياجات إدارة الوحدات الاقتصادية. ولقد اتجه النظام المحاسبي ليكون نظاماً للمعلومات لا يقف عند حدود البيانات والمعلومات المالية بل تعداها ليشمل بيانات ومعلومات كمية ووصفية تفيد في صنع القرار لمستخدمين متميزين بالتعدد والتنوع. كما يمد هذا النظام جميع المتعاملين مع الشركات بالبيانات الضرورية اللازمة له ومن بين هؤلاء المتعاملين تأتي الدوائر الضريبية على رأسها لأنها تستخدم مخرجات النظام المحاسبي عند حساب العبء الضريبي للمكلفين. من هنا تأتي هذه الدراسة لتوضيح أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين على أنظمة المعلومات المحاسبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية.

2.1 مشكلة الدراسة وعناصرها:

إن مخرجات الأنظمة المحاسبية يمكن أن تؤثر في مستوى الجودة في القوائم المالية للشركات، الأمر الذي يؤثر على التقارير المالية المقدمة لمقديري الضريبة. وقد شهدت المنظمات العامة والخاصة نقلة كبيرة في أنظمة المعلومات، تمثلت في استخدام الحاسوب وقواعد البيانات وشبكات الاتصال، بالإضافة إلى الوسائل التكنولوجية الأخرى التي أسهمت في وجود نظام معلومات يعتمد بشكل أساسي على استخدام الحاسوب، الأمر الذي يدل على قدرة هذه البرامج والحواسيب على تسهيل العمل ودقته وسرعة تنفيذه في المنظمات وأيضاً إعداد التقارير المالية حسب الحاجة إليها. وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو اختبار أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية بعناصرها المختلفة (إجراءات عمل النظام، ومواصفات وخصائص التقارير المالية الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية، وأثر البرمجيات والتجهيزات) على كفاءة التقدير الضريبي. ويمكن تحقق هذا الغرض من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما أثر إجراءات عمل نظم المعلومات المحاسبية المستخدم في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في عمان على كفاءة التقدير الضريبي؟
2. ما أثر مواصفات وخصائص التقارير المالية الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية المستخدم في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في عمان على كفاءة التقدير الضريبي؟
3. ما أثر البرمجيات والتجهيزات لنظم المعلومات المحاسبية المستخدم في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في عمان على كفاءة التقدير الضريبي؟
4. هل تختلف استجابات العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول موضوع أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المستخدم في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في عمان على كفاءة التقدير الضريبي باختلاف المتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي)؟

3.1 أهمية الدراسة:

توجد للدراسة الحالية أهمية من عدة جوانب، الجانب الأول يتمثل في حاجة الدوائر الضريبية إلى وجود نظام إلكتروني يؤدي إلى دقة وكفاءة المعلومات الضريبية المقدمة إلى هذه الدوائر وسوف يتم التركيز على المعلومات المقدمة من قبل الشركات على اختلاف أنواعها وذلك لكبر حجم الأرباح التي تحققها مثل هذه الشركات وأيضاً لكبر حجم أعمال هذه الشركات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني الأردني وقيام هذه الشركات بمعاملات مالية واسعة ومعقدة وبالتالي يكون من السهل التلاعب في المعلومات الضريبية المقدمة إلى الدوائر الضريبية.

كما تأتي هذه الدراسة استكمالاً للجهود البحثية في مجال تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي.

كما توجد لهذه الدراسة أهمية من جانب آخر يتمثل في الفئات التي سوف تستفيد منها والمتمثلة في العاملين في الجهات الحكومية المختصة بالضرائب في المملكة الأردنية الهاشمية إفادتهم حول هذا الموضوع بالإضافة إلى القائمين على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات في المملكة الأردنية الهاشمية.

4.1 فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من صحة الفرضيات الآتية:

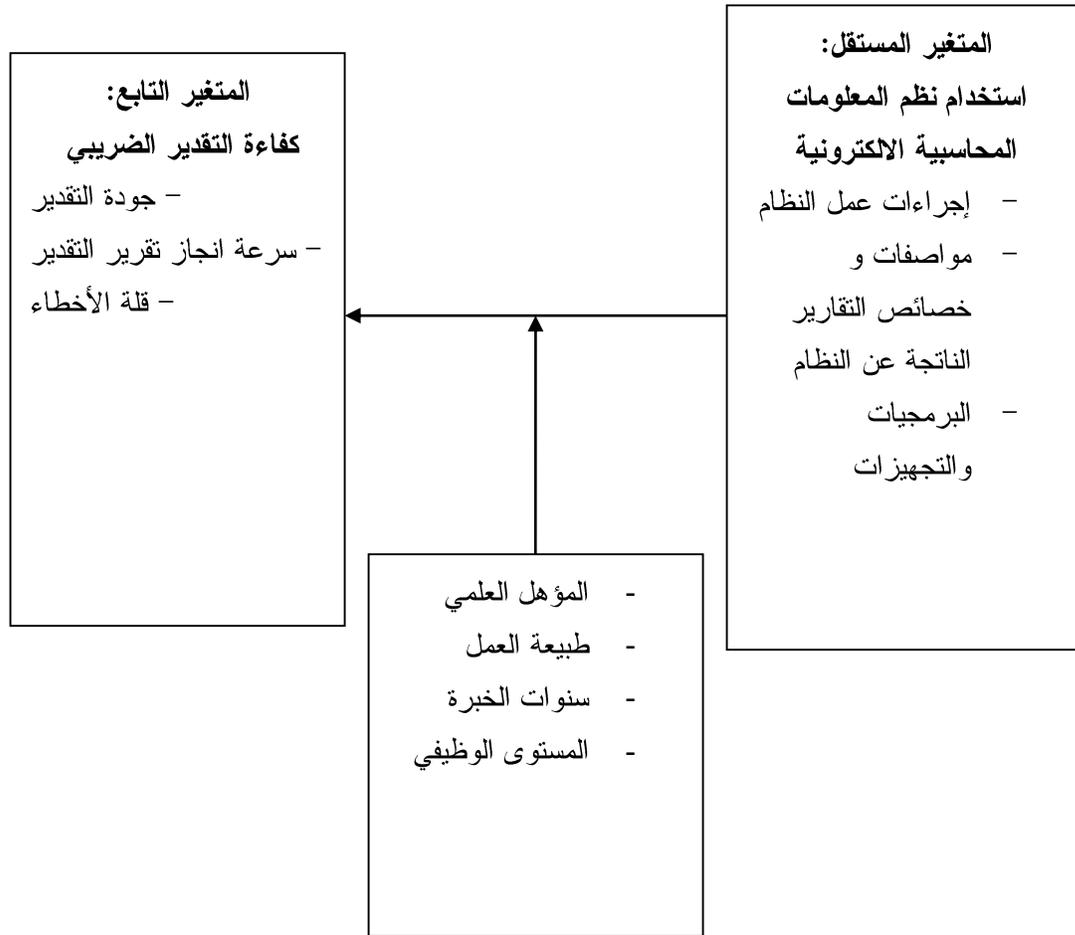
1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لإجراءات عمل نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمواصفات أو خصائص التقارير المالية الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للبرمجيات والتجهيزات لنظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

4. لا توجد فروق عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول موضوع أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي باختلاف متغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي)

5.1 نموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها، يعرض الباحث نموذج دراسته كما يلي:



الشكل (1)

6.1 التعريفات الإجرائية:

_النظام المحاسبي:

النظام المحاسبي يشمل عمليات تسجيل وتبويب العمليات وتصميم المستندات والدفاتر وتحديد الإجراءات التي تتبع في جميع المعلومات المختلفة المتعلقة بالمعاملات الإدارية أو الصفات التي تعتقدها الوحدات المحاسبة وطرق تسجيلها ووسائل الرقابة عليها وأساليب عرض نتائجها. (عبد الرزاق, 2003)

_نظم المعلومات المحاسبية

هي نظم محاسبية مصممة على أساس الحاسوب لإعطاء المديرين المعلومات المناسبة وفي توقيت محدد بحيث تتسم هذه المعلومات بمجموعة من الصفات مثل الشمولية والحيادية والملاءمة والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب والمعولية والبساطة والأمنية. (عبد الرزاق, 2003)

_ كفاءة التقدير الضريبي :

تعرف الكفاءة في عملية التقدير الضريبي بأنها قدرة الإدارة الضريبية على إنتاج تقرير التقدير بشكل يتسم بالجودة والسرعة وقلة الأخطاء. (عفانة، 2004).

_ التقدير الضريبي:

هي الطريقة المتبعة من قبل الإدارة الضريبية من أجل تحديد الدخل الخاضع للضريبة بعد خصم والتنزيلات والمصروفات والإعفاءات . وتعمل التشريعات على تحديد معدلات الضرائب من فترة إلى أخرى حيث تعكس مستوى المعيشة وخطط الدولة المالية والاقتصادية وفقاً لموازنتها وحجم نفقاتها وتوجد أكثر من طريقة للتقدير الضريبي مثل التقدير بواسطة الإدارة الضريبية والتقدير بواسطة المكلفين. (عفانة، 2004).

_ إجراءات عمل النظم:

الإجراءات هي الخطوات التي تنظم العمل المحاسبي في المشروع . وعن طريقها يمكن تنظيم العمل ويمكن تلافي حدوث الأخطاء أو الاختلاسات في المشروع. (مشهور، 2002).

وإجراءات عمل النظم تتمثل في مجموعة من الإجراءات للأفراد الذين يتعاملون مع نظم المعلومات وهي عملية تتضمن وصف وترتيب مجموعة الخطوات والتعليمات المحددة لإنجاز العمليات الحاسوبية كافة. وتسمى الإجراءات أحياناً خريطة مسار النظم.

_ صفات العاملين:

هي الصفات المختلفة للعاملين على نظم المعلومات المحاسبية مثل التأهيل العلمي وسنوات الخبرة والتخصص والمركز الوظيفي إلى غير ذلك من الصفات التي تميز العاملين. (المحاسنة، 2005)

_ البرمجيات والتجهيزات:

هي عبارة عن مجموعة برامج يمكن استخدامها في عملية لتشغيل الحاسوب وتنظيم عمل وحداته وكذلك تنسيق العلاقة بين هذه الوحدات وتشمل البرمجيات والتجهيزات كلاً من نظم التشغيل Operating System والأنظمة التطبيقية Application System و البرامج التطبيقية Application Program. (مشهور، 2002).

_ صفات التقارير:

هي الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين. والخصائص النوعية الأساسية الأربعة الواجب توافرها في التقارير هي :

- القابلية للفهم

- الملاءمة

- المصدقية

- القابلية للمقارنة. (مشهور، 2002).

7.1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية : سيتم إجراء هذه الدراسة في عمان في المملكة الأردنية الهاشمية.
الحدود البشرية : سيتم إجراء هذه الدراسة على العاملين على نظم المعلومات المحاسبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية.
الحدود الزمانية: (في عام 2011-2012)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية

2.1.2 المبحث الثاني: ويتناول التقدير الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

يمكن القول إن نظم المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات لما لها من أهمية في مجال النشاطات الاقتصادية، وإن التطور الهائل في نظم المعلومات المحاسبية قد أكد على أهمية التطور العلمي والعملي للعاملين في مجال المحاسبة، وزاد من مهاراتهم وقدراتهم لمواكبة التطور الحادث في استخدام الحاسبات الآلية والبرامج التطبيقية، فكان علم المحاسبة جديراً بهذا التطور، لأنه العلم الذي ارتبط بالوحدة الاقتصادية، والأحداث الاقتصادية المختلفة، سواءً أكانت أحداثاً كمية أم غير كمية، كما إن الدورة المحاسبية أخذت في التطور متأثرة بتطور علم الحاسوب والمعالجة الآلية للبيانات، فأخذت تستفيد منه مما حول الاهتمام بالمحاسبة من علم وصفي إلى علم متكامل فيه نظم المعلومات (المحاسبة، 2005).

ويعتمد نجاح نظم المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية بناءً على مهارة العاملين والمديرين ومعرفتهم بتكنولوجيا المعلومات وكيفية استخدامها لتصميم وإدارة الوحدة الاقتصادية، وفي هذا العصر تحولت معظم الاقتصاديات من اقتصاد خدمي مبني على المعرفة والمعلومات، إلى جميع الأعمال المتعلقة بالحاسبات الآلية وبرامج الحاسبات التطبيقية، مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية بين المنظمات الاقتصادية (المحاسبة، 2005)

يتناول هذا الفصل الحديث عن نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على كفاءة التقدير الضريبي من خلال التطرق إلى مبحثين على النحو التالي:

- المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثاني: التقدير الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية.

1.1.2 المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية:

أصبحت نظم المعلومات المحاسبية في الشركات أداة مهمة من أدوات تحسين كفاءة الإدارات المختلفة وفعاليتها داخل الشركة، كونها تمثل الإطار المتناغم لتدفق المعلومات بين تلك الإدارات،

مما يضمن التنفيذ العملي والمنظم للعمليات وحماية الموارد والحد من الاحتيال والوقاية منه، ومن ثم ضمان دقة التسجيل المحاسبي واكتماله وتهيئة معلومات مالية في الشركة يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب. لذلك اتجهت معظم منظمات الأعمال إلى تصحيح أنظمة المعلومات المحاسبية وبنائها بمواصفات محددة بهدف السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية وضمان موثوقية كبيرة لها (حمادة، 2010)

مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:

يتكون النظام بشكل عام من عدة عناصر مرتبطة ببعضها بعضاً، وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف، وبغض النظر إن كان ذلك النظام محوسباً أم لا، وعلى الدوام تحكمه سياسات وإجراءات يتم اتباعها بشكل روتيني، كما تتم مراقبة تلك الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أية اختراقات للسياسات الموضوعية (Date,C ,J, 2000).

ولقد توصل الباحث إلى عدة تعريفات لنظام المعلومات المحاسبي على سبيل المثال تعريف (عبد الرزاق، 2003) الذي عرف نظام المعلومات بأنه عبارة عن "مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها بعضاً بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء المهام الموكلة إليهم".

أما (المخادمة، 2005) فقد أشار إلى إن نظام المعلومات المحاسبي ما هو إلا "مجموعة من الموارد المالية والبشرية في المنظمة والمسئولة عن تحضير المعلومات المالية بالإضافة إلى المعلومات الناتجة عن معالجة البيانات التي تم تجميعها، ومن ثم يتم توفير هذه المعلومات لكل المستويات الإدارية ولأغراض التخطيط والرقابة على نشاطات المنشأة إلى جانب الأطراف الخارجية التي تربطها علاقات مع المنشأة".

أما (شحادة وطافش، 2008) فقد عرفاً نظام المعلومات المحاسبي بأنه إطار عام يتضمن مجموعة من العناصر المترابطة والتي تتفاعل سويًا في جزء أو مجموعة من المفاهيم والمبادئ والقواعد، وطبقًا لسلسلة من الإجراءات، وباستخدام مجموعة من الأساليب لتحقيق هدف عام.

ويشير (Kieso, 2012) إلى إن نظام المعلومات يتكون من خمسة مكونات رئيسية: هي المدخلات (Inputs)، و المعالجة (Processing)، والمخرجات (Outputs)، و التغذية الراجعة (Feedback)، والرقابة (Control).

أما المدخلات: فهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها إلى النظام لغاية معالجتها.

بينما المعالجة: فهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام.

أما المخرجات فهي عبارة عن المعلومات، والنتائج الصادرة من النظام بعد إن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

وبالنسبة للتغذية الراجعة Feedback: فهي عبارة عن معرفة الانحرافات وتحديدتها من خلال عملية التشغيل، وهي تمثل مدى استجابة النظام لمتطلبات البيئة المحيطة به لأية مستجدات، أي قياس جودة المخرجات وتعديلها.

أما الرقابة Control: فهي التأكد من إن النظام حقق أهدافه من خلال مقارنة النظام بما هو مخطط بالنتائج الفعلية (Kieso , 2012).

يتضح مما سبق إن التعاريف السابقة تحتوي على عدة مبادئ أساسية من أهمها:

- إن النظام يتكون من مجموعة من الأجزاء والعناصر التي تتكامل فيما بينها.
- إن هذه العناصر التي يتكون منها النظام يعتمد كل منها على الآخر، ضمن قواعد محددة.
- إن مجموعة الأجزاء والعناصر هذه تتفاعل وتتكامل مع بعضها بعضاً لتحقيق هدف معين أو أهداف مشتركة.
- يتكون النظام من عناصر محددة تتصل بعلاقات اعتمادية متبادلة وأهداف وغايات مشتركة.

تعريف نظم المعلومات المحاسبية:

يشير (قاعود، 2007) في دراسته إن نظام المعلومات المحاسبي هي عبارة عن " نظام محوسب يتم اعداده بواسطة مختصين ويعمل باستخدام الحاسوب ويقوم بتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لتساعد في اتخاذ القرار ولتساعد في توفير المعلومات التي تخدم وظائف التخطيط والرقابة في المنظمة".

أهمية استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية

إن انتشار استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لأداء الأعمال، والرقابة على تنفيذ هذه

الخطط وصولاً إلى تحقيق أهداف المنشأة، جعل من هذه الأداة وسيلة هامة ساعدت الإدارة في اختصار الوقت والجهد والتكاليف عن طريق حفظ المعلومات المحاسبية و تخزينها للإفادة منها وقت الحاجة واستدعائها عند اتخاذ قرار يتعلق بالأعمال والأنشطة الإنتاجية في المنشأة.

وإن برمجة نظم المعلومات المحاسبية أدت إلى تغيير في الأنشطة حيث يمكن تجميع البيانات باستخدام وسائل خاصة. حيث قد يتم إلغاء المستند الورقي الضروري وفي الغالب تتم برمجة كل الحاسبات أوتوماتيكياً، أما الخدمات فتزداد في معظم الحالات، هذا بالإضافة إلى وجود المخرجات المتاحة عند الحاجة. كما يمكن توزيع المخرجات إلى أشخاص عن طريق شبكة المعلومات المحلية و المترابطة من خلال عدة أجهزة حواسيب صغير مترابطة (مشهور، 2002)، كما يجب إن تكون تكنولوجيا المعلومات متوافقة و متناسقة مع مكونات نظام المعلومات المحاسبية، وأن تتم أتمتة العمليات التشغيلية فيها. وعند اختيار المكونات المادية والبرمجية اللازمة لأنظمة المحاسبة، يجب عند تحليل التكلفة والنفقة إن تكون تكلفة معدات و برمجيات النظام المحاسبي أقل من المنفعة عند استخدام النظام، وكذلك يجب على أعضاء الرقابة والتدقيق لنظام المعلومات المحاسبي إن يكونوا على إطلاع و معرفة بأنظمة المعلومات المحاسبي والبرمجيات الداعمة والمعدات المستخدمة لأن عملية التدقيق ستتم باستخدام الحاسوب، وأن يكون فريق التدقيق على إطلاع على أسس الأتمتة والرقابة الأوتوماتيكية، وأيضاً له أثر على عمل المحاسبين في المستقبل يتلخص في أساليب عمل المحاسبين و أساليب تسجيل البيانات والأنظمة الجديدة، والشبكات، و أساليب التدقيق التي يستخدمونها في المستقبل (مشهور، 2002).

مكونات نظم المعلومات المحاسبية

توجد هناك عدة مكونات لنظم المعلومات المحاسبية من أهمها:

الأفراد: هم الأشخاص المختصون بوظائف إعداد النظم، وإعداد البرامج وتشغيلها وأمنها، ويقوم المدير بالإشراف على الوظائف والعمليات المالية .

برامج التشغيل: إن برامج التشغيل تعتبر من أهم عناصر نظم المعلومات المحاسبية وتنقسم إلى ما يأتي:
-البرامج الأساسية وبرامج الرقابة: وهي البرامج المسؤولة عن مراقبة وتنسيق الأنشطة التي تقوم بها المكونات المادية.

-برامج التطبيقات: هي التي توجه وحدة المعالجة المركزية.

قاعدة البيانات: عبارة عن مستودع جمع البيانات اللازمة لتلبية الاحتياجات من المعلومات وتستخدم أساليب ترتيب وترميز، حسب الترتيب المخصص للبيانات (ديبان، الدهراوي، 2005).

المكونات المادية لنظم المعلومات المحاسبية:

يشير (ديبان، الدهراوي، 2005) إلى إن مكونات نظم المعلومات المحاسبية تنفرع إلى ما يأتي:

1- وحدات الإدخال والإخراج: وتتضمن الوسائل المستخدمة في تخزين واسترجاع البيانات والمعلومات.

2- وحدة المعالجة المركزية: تمثل الوسيلة المادية التي يتم من خلالها تحويل البيانات الأولية إلى معلومات

مفيدة قابلة للاستخدام، واتخاذ القرار وذلك من خلال الحاسب أو التسجيل في الدفاتر المحاسبية

3- وحدة التخزين: وتتضمن قواعد البيانات التي يتم فيها تخزين البيانات من أجل استردادها وسرعة الوصول

إليها.

مقومات نظم المعلومات المحاسبية:

إن أي نظام محاسبي يستخدم الحاسوب يعتمد على مقومات أساسية لابد من توافرها حتى يتسنى لهذا

النظام تحقيق أهدافه وإن هذه المقومات تتمثل فيما يلي:

أجهزة الأنظمة الإلكترونية: وتتألف من مجموعة متكاملة من الأجهزة المتصلة ببعضها بعضاً للقيام بالعمليات

المحاسبية والمنطقية. (قاعود، 2007)

البرامج والارشادات الأساسية: وهي تمثل سلسلة التعليمات التي يستطيع الحاسوب تفسيرها وتنفيذها وترشده الى تشغيل البيانات، وهي الأوامر المكتوبة بلغة معينة، وموجهة إلى وحدة التشغيل المركزية للقيام بتنفيذ عملية معينة وتدخل هذه الأوامر في تصميم البرامج. (قاعود، 2007)

اللوائح والمستندات: يجب إن تتوافر لأي نظام تشغيل يعتمد على الحاسوب مجموعة متكاملة من المستندات واللوائح التي تعتبر إحدى مكونات الرقابة على النظام بالإضافة إلى كونها من أهم وسائل الاتصال داخل هذا النظام. (Kieso , 2012)

مميزات نظم المعلومات المحاسبية:

يوضح (قاعود، 2007) إن نظم المعلومات المحاسبية تتميز بمجموعة من الميزات التي شجعت العديد من المنشآت على استخدامها في مجالات عملها المختلفة ومن هذه الميزات:
أولا السرعة:

يتمثل هذا العامل في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

- سرعة إجراء التعديلات المطلوبة.
- سرعة إعداد التقارير في النظام
- سرعة إدخال المعلومات في النظام.
- سرعة تقديم الخدمة ووصولها إلى المستخدم النهائي.

ثانيا الدقة

يتمثل هذا العامل في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

- يمكن الاعتماد على البيانات والمخرجات من النظام.
- يمكن الاعتماد على البيانات الناتجة من النظام.
- قلة الأخطاء والتناقضات في التقارير والمخرجات من النظام.

– يوفر النظام المطبق معلومات دقيقة.

ثالثاً الكفاءة والفعالية:

يتمثل هذا العامل في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

- تقليص الإجراءات الروتينية.
- تبادل المعلومات بسهولة ويسر.
- عرض البيانات حسب حاجة المستخدم من مخططات ورسوم بيانية.
- النظام يتيح لأكثر من مستفيد الاتصال في وقت واحد.
- خفض التكلفة.
- إنتاجية عالية.
- تلبية الأهداف والمتطلبات المحددة له.
- توفير التقارير اللازمة للمستويات الإدارية المختلفة.
- يستخدم النظام شبكة الاتصالات المحوسبة لنقل البيانات والمعلومات. وهي شبكة كافية لإنجاز الأعمال المطلوبة في وقت مناسب.
- نظم إدارة وتشغيل قواعد البيانات لها قدرة عالية على تخزين واسترجاع وحذف وعرض وطباعة البيانات بسرعة.

رابعاً المرونة

يتمثل هذا العامل في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

- يعمل النظام على توصيل المعلومة بشكل سهل ومبسط.
- سهولة الجهد الخاص بالتغيير في وظائف الأداء أو في البيانات التي تتفق مع المتطلبات الجديدة.

- القدرة على تلبية حاجات مستويات الإدارة بما يستجد من تقارير.
- توفير كل ما تحتاجه الإدارة من بيانات بسهولة ويسر.
- لا يحتاج النظام إلى فترة طويلة من التدريب لسهولة التعامل معه.
- يدعم النظام المستخدمين بسهولة.

خامساً الموثوقية:

يتمثل هذا العامل في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

- يمكن تطبيق البيانات الناتجة في الواقع الفعلي.
- المعلومات التي يوفرها النظام معلومات حديثة.
- تتميز البيانات الناتجة عن النظام بالصحة والسلامة ويمكن الاعتماد عليها.
- النظام يعمل على توفير معلومات متطابقة مع متطلبات مستخدم البيانات.

سادساً الملاءمة:

يتمثل هذا العامل في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

- يقدم النظام المعلومة المطلوبة فقط ويستبعد المعلومات الثانوية.
- تعتبر نوافذ الواجهة للنظام ملاءمة لحاجات المنشأة.
- تعتبر التقارير المستخرجة من النظام ملاءمة لحاجات المنشأة.

سابعاً الشمول:

يتمثل هذا العامل في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

- النظام يعد نظاماً متكاملًا.
- المعلومات الناتجة عن النظام كافية وتغطي كافة جوانب العمل.
- وجود دليل مكتوب للإجراءات المتبعة عن كيفية استخدام النظام.
- دليل الإجراءات سهل الاستخدام ويمكن استخدامه في التعلم والتدريب على النظام.

ثامناً أمن المعلومات والبيانات:

يتمثل هذا العامل في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

- توافر عنصر السرية في الدخول إلى البيانات.
- توافر عنصر تحديد الصلاحيات للمستخدمين المختلفين.
- قواعد بيانات النظام عليها حماية جيدة حيث تتطلب مستويات أمنية متعددة.
- إمكانية استرجاع البيانات والمعلومات في حال فقدانها.

تاسعاً: الصيانة والخدمة

يتمثل هذا العامل في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

- الشركة المنتجة للنظام توفر عنصر الصيانة والدعم الفني في حالة حدوث مشكلات في النظام.
- الصيانة الوقائية للنظام من خلال الشركة .

عاشراً الرقابة الذاتية:

يتمثل هذا العامل في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

- لا يمكن تعديل المستندات والفواتير بعد طباعتها.
- لا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات.
- لا يمكن مسح المستندات والفواتير بعد طباعتها وانما يتم الغاؤها ببقيد عكسي.
- يتم الاحتفاظ بالمستندات والفواتير بعد الغائها بنفس بياناتها.
- لا يوجد تكرار للبيانات المخزنة.
- إمكانية اكتشاف الأخطاء وإصدار رسائل بهذه الأخطاء وتقديم معلومات تساعد في حل المشكلات.

إجراءات عمل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:
يرى (شعث، وكامل، 1998) إن المعالجة تتم من خلال المراحل التالية:

أولا: مرحلة الإدخال:

و يتم من خلالها تنظيم البيانات، وتحديد مصادرها وطبيعتها، والمستندات التي تم الأخذ منها، والهدف من ذلك، والإفادة من البيانات في إنتاج معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات وتشمل مرحلة الإدخال العمليات التالية :

- عمليات جمع البيانات بالطرق المباشرة وغير المباشرة.
- عمليات تبويب، وترتيب البيانات في جداول محددة.
- عمليات الفهرسة، التصنيف بالطرق اليدوية والميكانيكية.
- عمليات ترميز البيانات، وحصرها تحت إطار ترميز مرن.
- عمليات تدوين البيانات ونسخها بالطرق اليدوية والميكانيكية.
- عمليات التأكد من صحة الترميز للبيانات، وذلك يقلل الترميز، وإعادةتها لما كانت عليه.
- عمليات إدخال البيانات إلى نظم المعالجة الآلية.

ثانيا: مرحلة معالجة البيانات

- و تتم من خلال عمليات رئيسة على النحو التالي:
- عمليات نسخ البيانات في وسائط التخزين الممغنطة.
 - عمليات الترتيب والفرز والتصنيف بوساطة نظم المعالجة.
 - العمليات الحسابية والمنطقية والمقارنات والعلاقات، مثل أكبر وأصغر، ويساوي وغيرها.
 - عمليات قفل البيانات واسترجاعها، من وسائط التخزين، وعمليات حماية فك البيانات.
 - عمليات دمج البيانات للحصول على معلومات أو مقارنات معينة.
 - عمليات مسح البيانات، وحذفها من وسائط التخزين.
 - عمليات الترتيب والفهرسة بوساطة نظم المعالجة.

- عمليات معالجة النصوص التي تتضمنها مفردات الحسابات.
- عمليات معالجة الرسوم التي تتطلبها الحسابات المختلفة مثل الأرقام.

ثالثا: مرحلة المخرجات:

وتتم هذه المرحلة لتلبية متطلبات متخذي القرارات والمستفيدين من المعلومات، ويتطلب

ذلك عدة عمليات أساسية:

- عمليات استخراج المعلومات بالتقارير.
- عمليات طباعة النصوص المنسقة .
- عمليات طباعة الجداول والأشكال والرسوم الإحصائية.
- عمليات تخزين المعلومات بوسائط التخزين المختلفة مع اتخاذ الإجراءات الخاصة بحمايتها وصيانتها.

رابعا: مرحلة التغذية العكسية:

وتتم في هذه المرحلة، إعادة المعلومات المسترجعة إلى نظام المعالجة الآلية كمدخلات جديدة، للتأكد من دقتها وصحتها أو لإعادة معالجتها لتحقيق أهداف أخرى.

إن تقنية المعلومات أدت إلى خلق التحديات والفرص أمام المحاسبين، في مواكبة التطورات الحديثة في مجال أجهزة المعالجة الآلية، وبرمجيات التطبيقات، والمعالجة السريعة للبيانات، ولكي يستطيع المحاسبون مواكبة هذا التطور في تقنية المعلومات، عليهم إن يساهموا بشكل فعال في تطوير نظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية، وهذا يتطلب منهم تأهيل أنفسهم باستمرار، علمياً وعملياً، ومتابعة التطورات العالمية الحادثة التي تؤثر بشكل أو بآخر على علمهم وعملهم. (شعت، كامل، 1998).

المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية من النظم التي تواجه العديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم؛ وذلك نظرا لاعتمادها على الحاسوب، حيث تزامن التطور الكبير للحاسبات وأنظمة المعلومات مع التطور في تكنولوجيا المعلومات وسرعة انتشار هذه المعلومات واستخدامها إلكترونياً،

ولقد صاحب هذا التطور في استخدام المعلومات الإلكترونية العديد من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على أمن المعلومات سواءً كانت تلك المخاطر مقصودة أم غير مقصودة . وتعتبر المخاطر المقصودة أشد خطراً على أداء فعالية النظم . وتكمن خطورة مشاكل أمن المعلومات في عدة جوانب منها تقليل أداء الأنظمة الحاسوبية، أو تخريبها بالكامل؛ مما يؤدي إلى تعطيل الخدمات الحيوية للمنشأة، أما الجانب الآخر فيشمل سرية وتكامل المعلومات حيث قد يؤدي الاطلاع والتصنت على المعلومات السرية أو تغييرها الى خسائر مادية أو معنوية كبيرة.

يشير كل من (البحيبي، والشريف، 2008) أنه يمكن تصنيف المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام إلى أربعة أصناف رئيسية:

أولاً: مخاطر المدخلات

وهي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام وهي مرحلة إدخال البيانات إلى النظام الآلي وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

- 1-الإدخال غير المتعمد (غير المقصود) لبيانات غير سليمة بوساطة الموظفين.
- 2-الإدخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بوساطة الموظفين.
- 3-التدمير غير المتعمد للبيانات بوساطة الموظفين.
- 4-التدمير المتعمد (المقصود) للبيانات بوساطة الموظفين.

ثانياً: مخاطر تشغيل البيانات

وهي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل النظام وهي مرحلة تشغيل ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:-

- 1-الوصول غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بوساطة الموظفين.
- 2-الوصول غير الشرعي للبيانات والنظام بوساطة أشخاص من خارج المنشأة.
- 3-اشترك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر.
- 4-إدخال فيروس الكمبيوتر إلى النظام المحاسبي والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام.
- 5-اعتراض وصول البيانات من أجهزة الخوادم إلى أجهزة المستخدمين.

ثالثاً: مخاطر مخرجات الحاسب.

تتعلق تلك المخاطر بمرحلة مخرجات عمليات معالجة البيانات وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم للحسابات أو تقارير وأشرطة ملفات ممغنطة وكيفية استلام تلك المخرجات وتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:-

- 1- طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات.
- 2- خلق مخرجات زائفة /غير صحيحة.
- 3- سرقة البيانات /المعلومات.
- 4- عمل نسخ غير مصرح (مرخص) بها من المخرجات.
- 5- الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعتها على الورق.
- 6- طبع وتوزيع المعلومات بوساطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك.
- 7- المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها خطأ إلى أشخاص غير مخولين باستلام نسخة منها.
- 8- تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها.

رابعاً: مخاطر بيئية

وهي المخاطر التي تحدث بسبب عوامل بيئية، مثل: الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير، و المتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق؛ وسواء أكانت تلك الكوارث طبيعية أم غير طبيعية فإنها قد تؤثر على عمل النظام المحاسبي وقد تؤدي إلى تعطل عمل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة مما يؤثر على أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية.

مواصفات وخصائص المعلومات المحاسبية في التقارير المالية:

من الجدير بالذكر إن التقارير المالية، وبغض النظر عن مصدرها الذي قد يكون نابعا من النظام اليدوي، أو من النظام المحوسب يجب إن تتمتع بعدة خصائص نوعية، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار.

فلا بد إن تتصف ببعض الخصائص التي يطلق عليها خصائص المعلومات المحاسبية وهذه الخصائص هي التوقيت الملائم والقدرة على التنبؤ والتغذية الراجعة والصدق في التعبير والحيادية والتثبت من المعلومة والمقارنة (Richard, G,et, al, 2001).

إن توافر هذه الخصائص في التقارير المالية يكون ذا فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات وأهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي:

1- القابلية للفهم:

تتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية ويفترض إن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى مقبولاً من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة التقارير المالية للشركة. كما يجب إن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا إن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية ولكن يجب إن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن (ابو نصار، حميدات، 2009)

2- الملاءمة: تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة. أي بمعنى قدرة المعلومات على أحداث تغيير في اتجاه القرار. وإن المعلومات المحاسبية الملاءمة تمكن مستخدميها من:

1- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

2- تعزيز التوقعات الحالية أو أحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني إن المعلومات الملاءمة تؤدي إلى تقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

3- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

4- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات .

1- الموثوقية(المصدقية) :

تتعلق الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي إن المعلومات المحاسبية المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلاً ومضموناً مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضاً توافر ثلاث خصائص فرعية هي: (أ) الصدق في التمثيل، (ب) إمكانية التثبت من المعلومات، (ج) حيادية المعلومات.

أ (الصدق في التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر- صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل. ولكي تكون المعلومات معبراً عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- تحيز في عملية القياس أي طريقة القياس سواء أكانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.
- التحيز القائم بعملية القياس، وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود. إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب إن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

ب) إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات، وتعني توافر شرط الموضوعية في أي قياس علمي. وهذه الخصيصة تعني إن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع إن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب. أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خصيصة تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس. أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

ج) حيادية المعلومات، وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخصيصة ذات أهمية على مستويين:

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية.
- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية؛ بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات. (جمعة، 2003).

4- القابلية للمقارنة:

يقصد بالقابلية للمقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرار الاستثمار والتمويل (أبو نصار، حميدات، 2009)

البرامج والتجهيزات المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

يشير (جمعة، 2003) إن ميدان البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية يتضمن الآن عدداً كبيراً من موردي هذه البرامج، وقد ترتب على ذلك زيادة في عدد موردي البرنامج خلال السنوات الأخيرة

من حيث الكم والكيف، وقد أدى تعدد أنواع البرامج واختلاف جودتها إلى صعوبة الاختيار بين هذا العدد الكبير من البدائل، ولكن المنتبج لهذه البرامج يجد إن تكلفة البرنامج هي المحدد الوحيد لاختيار البرامج الجاهزة، لذلك فإنه عند اختيار أحد البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية يجب مراعاة مدى وفاء البرنامج باحتياجات المنشأة ومدى الاتساق بين الأجهزة والبرامج المطروحة لاستخدام أساليب الرقابة والحماية المتوافرة للبرنامج وقابلية البرنامج للتطوير أو التعديل وخدمات الصيانة. وعند مراعاة هذه الأمور في البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية فإن ذلك يجعلها تتمتع بخصائص من أهمها سهولة استخدام البرنامج الجاهز في التشغيل والتعامل مع الإدارة، خدمة العملاء في الوقت اللازم لدورة المدخلات، عدد المدخلات اللازمة لكل عمل وسهولة تعديل أو تطوير البرنامج من حيث (الاتساق مع تقارير المنشأة، خدمات الأعمال، التعامل مع البرامج الأخرى) والخدمات التي يقدمها موردو البرنامج.

وهناك مجموعة من البرامج الجاهزة التي تستخدمها المنشآت عند معالجة البيانات المحاسبية إلكترونيا وهي:

أ- برامج معالجة النصوص.

ب- برنامج تدقيق الاستهزاء.

ج- برامج الجداول الإلكترونية.

د- برامج إدارة قاعدة البيانات.

هـ- البرامج المتكاملة.

و- برامج تشغيل أجهزة الكمبيوتر.

كما يتم تقسيم البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية والاختيار الملائم من المنشأة حيث يمكن استخدام نظام النقاط لكل عنصر من عناصر الاختيار السابق عرضها أو بمعنى آخر إعطاء نقاط لأهمية كل عنصر من العناصر السابقة من وجهة نظر مستخدم البرامج الجاهزة، أما بالنسبة لمستخدم البرامج الجاهزة فإن المنشآت تجري العديد من الاختبارات العامة للقدرات الذهنية واختبارات المعرفة الفنية في ميدان المحاسبة الإلكترونية، وتشمل هذه الاختبارات التعرف على الموظف الجديد في نظام التسلسل للحروف والأرقام، والتعرف على قدرة الموظف الجديد على حل المعادلات الجبرية، قدرته أو سرعته في إدخال البيانات المحاسبية وقدرتها على إعداد خرائط التدفق

وقدرته على الاستنتاج من الواقع والقدرة على التحليل والتفكير المنطقي، كما تلجأ العديد من المنشآت الكبيرة إلى اختبارات خصيصة تركز غالباً في اجتياز المحاسبين لاختبارات المحاسبة القانونية أو اختبارات المحاسبة الإدارية، لأنها أكثر تأهيلاً لشغل وظائف المحاسبة وبخصوص أجهزة الكمبيوتر التي يمكن استخدامها في بعض التطبيقات المحاسبية (Romney, Marshall 2002).

2.1.2 المبحث الثاني: ويتناول التقدير الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية:

كانت الضريبة منذ ظهورها بأشكالها الأولى في المجتمعات البدائية وإلى عصرنا هذا، تشكل إحدى أهم وسائل تجسيد التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وفي العقد الثالث من القرن الماضي، بات واضحاً لدى المختصين والسياسيين، بأن الضريبة لا تتوقف عند حدود بعدها المالي، المتمثل في توزيع الأعباء المالية اللازمة للإنفاق العام بين أفراد المجتمع على وفق مبدأ القدرة التكليفية، وذلك لتأمين الحاجات العامة التقليدية ليس لأبناء المجتمع فحسب، وإنما أصبحت لها أبعاد أخرى (القيسي، 2008)، باعتبارها إحدى أهم أدوات التدخل في توجيه الاقتصاد القومي، بعد إن أخفقت النظرية الاقتصادية التقليدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، والاستخدام الكامل أثر الرُكود الاقتصادي العالمي عام 1929، فأصبحت متعددة الأبعاد، فبالإضافة للبعد المالي تأكد البعد الاقتصادي لها، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي، إلا إن كلاً من هذه الأبعاد تستظل تحت بُعدٍ أوسع في الشمول، وأعمق في التاريخ، ذلك هو البعد الوطني لها، وخلاصة القول: إن الضريبة فكرياً وتطبيقاً تُشكّل قضية مهمة وحيوية في حياة الشعوب والدول (أبو كرش، 2006).

وعرفها صدقي بأنها: " فريضة نقدية، تقتطعها الدولة، أو من ينوب عنها، من أشخاص القانون العام، من أموال الأفراد جبراً، وبصفة نهائية، وبدون مقابل، واستخدامها لتغطية نفقاتها، والوفاء بمقتضيات وأهداف السياسة المالية العامة للدولة". (صدقي، 1997) ومما سبق تتضح إن العناصر الرئيسة التالية في الضريبة، تتمثل في:

أ. إنها فريضة مالية، تستقطعها الدولة نقداً، وتتم جبايتها في صورة مبالغ مالية من المكلفين، وهذا يميز الضريبة عن غيرها من الالتزامات المفروضة على الأفراد.

ب. فريضة بدون مقابل خاص يستفيد منه المكلف بدفعها، أي أنها لا تدفع لكونها ثمناً لخدمات معينة تؤديها الدولة إلى دافع الضريبة.

ت. تدفع بشكل نهائي، ولا يحق استرجاع قيمتها.

ث. تدفع جبراً، حيث يتجسد فيها عنصر الإكراه بموجب قانون جباية الضرائب.

ج. إنها تحمل أهدافاً مالية، وأغراضاً اقتصادية، واجتماعية، بحيث تحقق الضريبة النفع العام، من خلال الحصول على موارد مالية للدولة، لتغطية النفقات العامة.

التقدير الضريبي

يعد التقدير الضريبي من أحد الأنشطة الرئيسية التي تسعى الإدارة الضريبية من خلالها إلى تحقيق أهدافها وذلك من أجل تمويل خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة. ويتمتع المقدر الضريبي بصلاحيات تقدير الدخل الخاضعة للضريبة والعمل على تطبيق القانون الضريبي وتحصيل الضرائب المستحقة، وممارسة المقدر الضريبي الصلاحيات الممنوحة له من قبل الإدارة الضريبية وفق القوانين والتشريعات الضريبية التي تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي بشكل واقعي يخدم مصالح المكلفين ولا يأتي على حق الخزينة (عفانة، 2004).

في التشريع الأردني:

يتولى مقدرو ضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية تنفيذ أحكام قانون ضريبة الدخل والمبيعات على المكلفين ويتميز هؤلاء المقدمون بمسؤولية واضحة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية المختلفة للدولة، وفي ضوء ذلك فإن استقلالية قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات يعد من الأهمية بمكان من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين،

وقد عرف (قانون ضريبة الدخل والمبيعات، 1998) المقدر بأنه "أي موظف (أو أي لجنة من الموظفين) يفوض من قبل المدير خطياً بتقدير الضريبة أو تدقيقها". ومن شروط وظيفة مقدر ضريبة الدخل والمبيعات حصوله على شهادة جامعية أولية في المحاسبة أو الاقتصاد أو العلوم الإدارية والمالية، إضافة إلى اجتيازه لدورات تدريبية في المحاسبة وقانون ضريبة الدخل والمبيعات، هذا إضافة إلى توافر الخبرة الميدانية في أعمال التقدير ولمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

ومن أنواع التقدير الضريبي وعبر تطور مراحل قوانين الضريبة، المطبقة في المملكة الأردنية الهاشمية (عفانة ، 2004) ما يأتي:

1. التقدير الأولي: وهو أقدم أنواع التقدير الضريبي في الأردن، وطبق وفق قانون رقم (25) لسنة 1966، وكان في ذلك الوقت النوع الوحيد للتقدير على المكلفين وبعد صدور القانون المؤقت (34) لسنة 1982، أصبح هذا النوع يطبق في حالة عدم تقدير المكلف لكشف التقدير الذاتي.
2. التقدير الذاتي: وهو مبني على أساس تقدير المكلف على نفسه من خلال تعبئة نموذج يوزع على كافة المكلفين حسب أوضاعهم القانونية، وهذا يقلل الجهد والوقت الذي يبذله الجهاز الضريبي في فرض الضريبة، وهو أسلوب متقدم ومستخدم في الدول المتقدمة.
3. التقدير الاعتراضي: سمح قانون ضريبة الدخل والمبيعات للمكلف بالاعتراض على التقدير الضريبي إذا رأى إن التقدير الأولي أو الذاتي غير عادل، و يقدم المكلف من خلال لائحة الاعتراض الأسباب التي أدت إلى الاعتراض، ويحدد موعد لمناقشة الاعتراض، ويكون أمام المقدر احتمالان هما: إما إن يوافق على القرار، و إما إن لا يوافق المكلف على ذلك القرار.

ومن أهم مزايا المقدر الناجح في القانون الأردني (قانون ضريبة الدخل والمبيعات، 1998)

1. المعرفة التامة بالقوانين والأنظمة والتعليمات: وذلك بالتحاق المقدرين بعدة دورات تمكنهم من اكتساب الخبرة العملية الجيدة حتى يمارسوا عملهم بصورة جيدة.
2. الخلق الحسن واحترام الآخرين، والتعامل مع الجمهور: ذلك إن المقدر يستطيع من خلال حسن خلقه وتصرفه إن يحصل على أفضل المعلومات للوصول إلى قرار مميز.

3. قوة الشخصية والثقة بالنفس: إن قوة الشخصية تعتمد بقدر عظيم على مدى إمكانية المقدر على إقناع المكلف بعدالته ونزاهته.

4. المعرفة الكافية بفنون المحاسبة المختلفة والمعاملات التجارية والمالية: حيث لا بد للمقدين من ثقافة عالية بكل ما يحيط بها، وكذلك الإحاطة بفنون التجارة.

العوامل المؤثرة في عملية التقدير الضريبي

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في عملية التقدير الضريبي، منها: العوامل المرتبطة بالإدارة الضريبية، والعوامل المرتبطة بالمقدر الضريبي، والعوامل المرتبطة بالمكلفين، والعوامل المرتبطة بالتشريعات الضريبية، والعوامل المرتبطة بالمفوض عن المكلف، ويمكن توضيح هذه العوامل على النحو التالي:

العوامل المرتبطة بالإدارة الضريبية:

وهذه العوامل تتمثل في رغبة الإدارة الضريبية في زيادة التحصيلات الضريبية، من أجل تحسين صورتها أمام الإدارة العامة، وذلك بالضغط على المقدر الضريبي، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأهداف الاجتماعية، والاقتصادية، والمالية لعملية التقدير الضريبي، حيث إن ضغط الإدارة على المقدر الضريبي من أجل زيادة التحصيلات الضريبية، الأمر الذي يعد جوراً بحق المقدر الضريبي الذي يلتزم بزيادة التحصيلات الضريبية، مع استمرار الظروف على ما هي عليه، وبالتالي فإن كثرة المهام المفروضة من الإدارة على المقدر الضريبي تؤدي إلى قرارات متسرعة من قبل المقدر الضريبي، وتكون بعيدة عن الموضوعية في أغلب الأحيان (العلكاوي، 2006).

ويمكن إن يؤثر تحويل الملفات من قبل الإدارة الضريبية إلى مقدرين قليلي الخبرة على قرار المقدر الضريبي، إذ إن سوء الاختيار من قبل الإدارة الضريبية قد يؤدي إلى وقوع المقدر في أخطاء كبيرة، وهذا يؤثر سلباً على الإدارة الضريبية.

كما تلعب خبرة الإدارة الضريبية دوراً هاماً في التأثير على قرار المقدر الضريبي، من خلال اعتماد الإدارة: للدراسات العلمية، والأجهزة المتقدمة، واليد العاملة المدربة، والاستعلامات الواسعة، وهذا لا يتم إلا بوجود كادر في الإدارة مؤهل وذو خبرة واسعة، ليتم بعد ذلك الحصول على مبالغ التحصيلات الضريبية في أسرع وقتٍ ممكن وبكفاءة عالية (العلكاوي، 2006).

العوامل المرتبطة بالمقدر الضريبي:

وتشمل رغبة المقدر في إنجاز أكبر عدد من الملفات في سبيل إرضاء الإدارة، الأمر الذي يدفعه إلى إنجاز العدد المطلوب، ولكن بقرارات متسعة، وبعبء عن الموضوعية المطلوبة (العلكاوي، 2006).

كما يمكن إن تلعب رغبة المقدر الضريبي في تحقيق أكبر قدر من الضريبة، فيقوم المقدر بفحص كشوفات التقدير الذاتي إحساساً منه بأنه يمكن إن تكون هناك تحصيلات ضريبية أكبر يمكن الحصول عليها.

كما إن عدم التزام المقدر الضريبي بتطبيق بنود القانون فيما يتعلق بغرامات التأخير، يجعله ينهي عمليات التقدير الضريبي في موعد أقصاه اليوم الأخير، رغبة منه في عدم تحميل المكلف غرامات التأخير، مما قد يؤثر على عدالة التقدير الضريبي.

كما قد يؤثر مدى إلمام المقدر بمواد التشريع الضريبي على قراره، فالمقدر الذي يلم ببنود القانون المختلفة، يستطيع إيجاد الحلول، والمخارج القانونية لمعالجة مشكلات التقدير التي قد تواجهه (العلكاوي، 2006).

كما يمكن إن يؤثر التأهيل الفني، والمحاسبي على قرار المقدر الضريبي، فمن الضروري إن يكون المقدر الضريبي مؤهلاً علمياً، وعملياً، وعلى معرفة كافية في مجال المحاسبة .

كما قد تؤثر الخبرة الشخصية للمقدر في عملية التقدير، إذ إن توافر الخبرة للمقدر ضروري من أجل الإحاطة بالأساليب التي قد يلجأ إليها المكلفون للتهرب من الضريبة، وبالتالي التركيز عليها عند فحص حساباتهم.

وقد يؤثر روتين العمل المتكرر على قرار المقدر الضريبي، فالمقدر الضريبي الذي يقوم بنفس الأعمال بشكل يومي يصيبه شعور بالملل، وبالتالي قد يؤثر ذلك على قراراته.

العوامل المرتبطة بالمكلفين:

وتتمثل في رغبة بعض المكلفين بعدم التعاون مع المقدر، وذلك من خلال إحساسهم بأن المقدر الضريبي جاء ليأخذ أموالهم، فمنهم من يعمل كل جهده لعدم دفع الضريبة المترتبة عليه، مما يؤدي إلى عدم الثقة بين المكلف والمقدر الضريبي (العلكاوي، 2006).

كما تؤثر طبيعة نشاطات المكلف، وتنوعها على قرار المقدر الضريبي، فكلما زادت هذه النشاطات وتداخلت فيما بينها أصبح عمل المقدر أصعب في تحديد الوعاء الضريبي الصحيح.

إضافة إلى تفاوت المكلفين في عملية تنظيم الدفاتر، والسجلات، والحسابات بصورة قد تساعد المقدر الضريبي في استخراج النتائج الصحيحة، وإجراء عملية التقدير الضريبي بشكل أفضل وأكثر دقة (العلكاوي، 2006).

وقد تلعب بعض العوامل الأخرى، مثل شعور بعض المكلفين بأفضلية نظام الزكاة على النظام الضريبي، مما يؤدي إلى عدم تعاون المكلف مع المقدر الضريبي.

كما إن عدم رضا المكلفين عن الخدمات المقدمة من الدولة، وعدم الرضا عن أوجه الصرف الحكومي، وغيرها من الأمور قد تؤثر على عمل المقدر الضريبي (العلكاوي، 2006).

العوامل المرتبطة بالتشريعات الضريبية:

إن التشريعات الضريبية تتميز عن باقي التشريعات الأخرى بأنها تُعدّل باستمرار، مما يؤدي إلى تعدد النصوص، وتعقيدها، وصعوبة تفسيرها، وهذا قد يسبب إرباكاً للمقدر الضريبي.

كما تمثل العقوبات غير الواضحة في التشريع الضريبي أحد العوامل التي قد تؤثر في عملية التقدير الضريبي، لذا يجب تشديد العقوبات بحق الذين يثبت تهربهم الضريبي.

كما قد يلعب تعدد أوجه تفسير بعض النصوص، كالإعفاءات، والتنزيلات الضريبية لبعض الدخول في التشريعات الضريبية دوراً كبيراً في التأثير على قرارات المقدر الضريبي، حيث إن هناك مواداً في القانون الضريبي تحتمل عدة تفسيرات وفق كل من المكلف والمقدر الضريبي (العلكاوي، 2006).

العوامل المرتبطة بالمفوض عن المكلف:

يجب على المقدر إن يكون على مستوى عالٍ من المسؤولية تجاه خزينة الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة الشخصية بين المقدر والمفوض، فلا يجوز للمفوض إن يُخفي بعض الحقائق عن مصدر دخل المكلف لأن هذا يضر بمصلحة الخزينة.

كما يشمل ذلك رغبة المفوض في تقليل الضريبة المفروضة على المكلف إلى أقل مستوى ممكن، وذلك كمحاولة منه في المحافظة على استمرارية تفويضه من قبل المكلف، باعتبار المكلف يرغب بشكل دائم في الوصول بالعبء الضريبي إلى أقل مستوى ممكن.

ومن العوامل المرتبطة بالمفوض استخدامه لثغرات القانون، فلا يوجد في الدنيا أي قانون وضعي كامل، ويسعى المفوض دائماً لاستغلال أي ثغرة في القانون لمصلحة المكلف، لكي تكون الضريبة المفروضة أقل ما يمكن، حيث يحاول المفوض إن يحول هذه الثغرات إلى مصلحة المكلف (العلكاوي، 2006).

كفاءة التقدير الضريبي:

تقوم كافة الدوائر الضريبية سواء في الوطن العربي أو في العالم بالعمل على زيادة كفاءة أدائها سواء تجاه العاملين فيها أو تجاه الأشخاص المتعاملين معها من أفراد ومؤسسات وهم مجملهم المكلفون المسجلون لدى الدائرة أو ما يسمون بلغة العالم الغربي دافعي الضرائب .

رغم وجود تشريع أردني لقانون ضريبة الدخل والمبيعات والذي كان موجه لغايات تغير السلوك سواء للموظفين العاملين في الدائرة أو للمكلفين المسجلين فيها إلا إن النمط التقليدي في التعامل ما بين المكلف والموظف هو الذي بقي سائداً في العمل فالمصداقية التي منحت إلى المكلف في التصريحات عن أعماله ودخله وضريبته لم يستغلها المكلف في التصريح حسب ما منحه إياها القانون وبقيت الثقافة السائدة لدى المكلف هي محاولة التهرب الضريبي بالإضافة إلى إن مأمور التقدير لم يستغل القانون في عملية التدقيق للإقرارات المقدمة من المكلفين وتقدير المكلف بعد ذلك وفق التدقيق الذي قام به إلا إن ثقافة التفاوض هي التي لا يزال مأمورو التقدير (المدققون) هي السائدة بمعنى إن أصبح القانون الأردني كأنه قانون غير قائم عمليا وإجرائيا باستثناء المكلفين الكبار أو ما يعرف بمديرية الشركات الكبرى لأنها تتعامل مع ثقافة أناس (ليس جميعهم) مضطرين إلى التعامل بأنظمة حسابات قانونية وضمن أعمال من خلال مدققين مرخصين الذين في الأغلب يحترمون مهنتهم وعملهم وبقيت كافة أعمال المكاتب الضريبية تتم حسب أمزجة وأهواء واستقاء معلومات وصفقات تتم ما بين المكلف أو ممثله وموظف ضريبة الدخل والمبيعات وهذا له عدة أسباب منها أسباب ثقافية وأسباب قانونية وأسباب إدارية، وغير ذلك من الأسباب التي لا مجال لذكرها ولكن لغايات تحقيق مبدأ كفاءة التقدير في ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية لا بد لنا إن نعرف ما هي عوامل كفاءة التدقيق وما هي مفاهيمها وما هي مداخلها وإمكانية الوصول إليها .

تطور مفهوم الكفاءة تاريخيا وعمليا :

تعرف الكفاءة بأنها أداء الأعمال بطريقة صحيحة وتشير الكفاءة إلى العلاقة بين الموارد و النتائج . وترتبط بمسألة ما هو مقدار المدخلات من المواد الخام و الأموال و الناس اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو الهدف المنشود . وتعني الكفاءة تحقيق أعلى منفعة مقابل التكاليف ,و إن تكون المنظمة كفؤة يعني إن تحصل على أعلى ما يمكن من الهدف الذي تسعى إليه.

من هنا يمكن القول إن كفاءة التقدير الضريبي تعني أداء عملية التدقيق بطريقة صحيحة و تحقق عندما تكون هناك رؤيا واضحة وأهداف محددة واستراتيجيات موضوعة مسبقا لعملية التقدير، كما تتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة.

وهناك مداخل مختلفة لتحديد مفهوم الكفاءة إلا إن هناك مدخلين رئيسيين هما أكثر ملاءمة لطبيعة عمل

الدائرة (ضريبة الدخل والمبيعات) هما: (عمارنه، 2011)

مدى تحقيق الخدمة لاحتياجات ومتطلبات المكلف (المسجل)

مدى مطابقة أداء الخدمة لشروط ومعايير أداء الخدمة بالصورة المطلوبة

المدخل الأول: احتياجات المكلف (المسجل)

إن الذي يحدد مدى كفاءة الخدمة وجودتها وطريقة التعامل هو المكلف فإذا ما تم الوصول إلى رضا المكلف فإننا نعتبر إن الخدمة المقدمة تمت بكفاءة عالية، وهنا ينظر إليها على أنها ملاءمة للتطبيق ارضاء للمكلفين .

والدائرة في ضوء هذا المدخل يتطلب منها دراسة طبيعة وسلوك وثقافة واحتياجات المكلفين الذين تتعامل معهم .

حيث إن سلوك وثقافة واحتياجات رجال الصناعة تختلف عن سلوك وثقافة رجال التجارة كما إن كبار المكلفين يختلفون عن صغار المكلفين في احتياجاتهم وسلوكهم اخذين بعين الاعتبار إن إرضاء المكلف قد لا يتحقق بالرغم من جودة الخدمة المقدمة له إلا إن الأمر يستلزم المحاولة .

المدخل الثاني : مدى تطابق شروط ومعايير أداء الخدمة (مطابقة المتطلبات)

طبقا لهذا المنهج يتم تحديد شروط أداء الخدمة (الفحص والتدقيق مثلا) ووضع قائمة بخطوات أداء المهمة وشروط الأداء الجيد كمواصفات لكفاءة المقدر الضريبي مع تحديد الاعتبارات السلوكية والخبرة والمهارة للقائمين على عملية التقدير .

وكلما زادت هذه المهام كلما زادت الدقة في التطابق كلما زادت الكفاءة هنا يفترض إن إرضاء المكلف مرتبط بشكل مباشر بمدى الدقة في تحقيق مواصفات وشروط عملية التقدير وهذا الافتراض صحيح إذا ما تم تطبيق التشريع الضريبي بطريقة موحدة وموضوعية وعادلة بين المكلفين .
ويمكن الدمج وتحقيق التوازن بين المدخلين السابقين على أساس إن متطلبات ومواصفات كفاءة التقدير يمكن إن تنبع من احتياجات وثقافة وسلوك المكلفين(عمارنه، 2011) .

الصفات الواجب توفرها في مأمور التقدير الكفؤ:

- 1- الذكاء والأمانة والمهارة واللباقة إن ذلك يزيد من قدرة مأمور التقدير على المناورة والإقناع .
- 2- التأهيل الأكاديمي والخبرة العملية تمكنه من الفهم والإلمام بتفصيلات النشاط وطبيعة العمل وسرعة التصرف

3- يجب على الإدارة العامة توفير المعلومات عن المتغيرات البيئية والتنظيمية والتشريعية للمكلفين

المسجلين لديها وتتمثل هذه المعلومات فيما يلي :

* معلومات مالية ومحاسبية وتكاليفية

* الهيكل التكميلي للمكلف

* معلومات فنية وإنتاجية عن نشاط المكلفين (دراسات وتحليلات.....الخ) (عمارنه، 2011)

صفات المفاوض مأمور التقدير غير الكفؤ:

- 1- الخوف والتردد وعدم القدرة على حسم الأمور .
- 2- الغرور والتعنت
- 3- التحيز والنظر إلى المصلحة الشخصية قبل المصلحة العامة
- 4- عدم القدرة على تجديد والاستخدام الجيد للأساليب العلمية
- 5- عدم فهم التشريع وإجراءات التقدير وتحديد الضريبة المفروضة .

قياس وتقييم الأداء السلوكي لمأمور التقدير الضريبي :
إن استخدام مقاييس ومعايير للأداء يمكن أية دائرة أو مؤسسة من رقابة ومتابعة سلوك الموظفين والعاملين فيها وإنتاجيتها ونشاطها وتحقيق أهدافها .
كما إن التقييم عنصر مهم من عناصر التحفيز التي تقود الموظفين والعاملين على تحسين أدائهم وتركيز جهودهم وطاقاتهم لتحقيق أهدافهم الشخصية وبالتالي تحقيق أهداف الدائرة / الدولة .
ويجب إن نلاحظ هنا إن الخوف من الفشل قد يكون أحد المحفزات كما إن وضع أهداف واقعية تخلق نوعاً من التحدي ومن ثم تحفيز الموظفين والعاملين (عمارنه، 2011) .

مقاييس الأداء:

- الكفاءة
- الإنتاجية
- التوقيت (زمن الإنجاز , فترة الإنجاز)
- الفعالية
- الجودة
- الهدف وذلك على النحو الآتي :

1- المخرجات

2- الناتج

3- التأثير

والسؤال هنا كيف يمكن قياس وتحديد المؤشرات والمقاييس المشار إليها للمجال السلوكي لمأمور التقدير؟

القاعدة العامة في ظل الجودة الشاملة هي (رضاء المكلف, العميل) فهي هدف الجودة وهدف مأموري التقدير والعاملين في الضريبة

من هو العميل لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات ومن ثم من هو عميل مأمور التقدير؟
المكلف المسجل هو عميل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وعميل مأمور التقدير ومن ثم فإن نجاح
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ومن ثم نجاح مأمور التقدير يقاس بمدى رضا العميل / المكلف
(عمارنه، 2011).

في ضوء ما سبق فإن أبعاد قياس الأداء السلوكي لمأمور التقدير يجب أن تشمل على ما يلي :

- 1- المظهر والشكل والهندام
- 2- الالتزام والوضوح والشفافية / الصدق / والأمانة
- 3- القدرة على الإعداد الجيد للمقابلات وإعداد برامج العمل
- 4- القدرة على فهم أنماط المكلفين وتحليل شخصياتهم
- 5- الاتصال الجيد / الاتصالات / التحوار الفعال
- 6- تخطيط الوقت
- 7- القدرة على التصرف / الثقة بالنفس وليس الغرور
- 8- إشاعة جو من الود والتفاعل مع المكلفين وفي المقابلات

2.2 الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

- 1- دراسة سلام، (2005) أثر إدخال نظام التداول الإلكتروني في أداء بورصة عمان للأوراق المالية.
هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر هذا الحدث التكنولوجي على أداء بورصة عمان والقيمة السوقية (Market Value Traded) للأوراق المالية ممثلاً في حجم التداول فيها لتنفيذ ذلك، تم جمع بيانات من مصادر ثانوية مأخوذة من النشرات الإحصائية الشهرية للبورصة تتعلق بمتغيرات الدراسة، حيث تم إجراء تحليل الفرق بين متوسطي عينتين: الأولى بمتغيرات الدراسة قبل إدخال النظام، والأخرى بعد إدخاله، لمعرفة فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين حجم التداول في البورصة قبل وبعد إدخال نظام التداول الإلكتروني، وفيما إذا كان هناك فرق معنوي بين القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة في البورصة قبل وبعد إدخال ذلك النظام.

ومن خلال النتائج المستخرجة في هذه الدراسة، تبين إن استخدام نظام التداول الإلكتروني كبديل لنظام التداول اليدوي قد أسهم في رفع حجم التداول والقيمة السوقية للأوراق المالية في بورصة عمان للأوراق المالية، ويعتقد الباحث إن ذلك ناتج عن زيادة درجة الشفافية والأمان للمتعاملين والمستثمرين في البورصة، وإعطاء مرونة كبيرة ومعلومات مختلفة للوسطاء سهلت إجراء تحليل لأوضاع الشركات المتداولة بشكل أسرع، الأمر الذي حقق المزيد من العدالة والسرعة والسهولة في تنفيذ الأوامر. من جهة أخرى، فقد أدى النظام إلى تسهيل الرقابة على عمليات التداول ونشر المعلومات بشكل فوري سواء للمستثمرين المحليين أو الخارجيين الأمر الذي يساهم في زيادة عمق وسيولة السوق.

2- دراسة وادي وغنيم (2007) مدى جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية في بلديات محافظة غزة.

هدفت هذه الدراسة البحث في مدى جودة المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات الإلكترونية في بلديات قطاع غزة في فلسطين، فقد تم استكشاف مدى فعالية نظم المعلومات الإلكترونية المستخدمة في بلديات محافظات غزة وتحديد نوع المعلومات، كما هدفت الدراسة إلى تعرف أنواع القرارات المتخذة ودور النظام الحالي فيها، كما حددت أنواع نظم المعلومات الإلكترونية الأكثر استخداماً في بلديات محافظات غزة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- كانت استجابات أفراد العينة على كون نظام المعلومات الإلكترونية المحوسب المستخدم حالياً في بلديات محافظة غزة نظاماً فعالاً في إنتاج المعلومات اللازمة لصنع القرارات نسبتها 73.0 %.

2- وكانت استجابة أفراد العينة حول توفير النظام جودة للمعلومات بنسبة % 74.4 ، وهذه النسبة لا تتناقض مع كون المعلومات حديثة ودقيقة ومتطابقة وملاءمة.

3- هناك ضعف في قدرة النظام الحالي على توفير المعلومات اللازمة لتحديد أهداف البلدية واستراتيجياتها.

4- يعد النظام الحالي سبباً رئيساً يحفز متخذ القرار ليتخذ قراراً معيناً بنسبة % 63.2 وأن إدارة البلدية تعتمد في صنع قراراتها على المعلومات المقدمة من النظام الحالي بشكل أساسي.

5- وكانت استجابة أفراد العينة على إن نظم المعلومات المحوسبة المستخدمة في البلدية تعد مؤشراً لقياس مستوى المهارات الإدارية لدى صناع القرار في البلدية نسبتها 64.7%.

3- دراسة فؤاد (2010) "أثر نظم المعلومات المحاسبية في الوقاية من التهرب الضريبي في مصر". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير نظم المعلومات المحاسبية في الوقاية من التهرب الضريبي في مصر، أشارت الدراسة إن تزايد استخدام النظم الإلكترونية والتي أصبحت واقعا في المجتمع المصري بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على عمليات التبادل والتحويلات الإلكترونية للمعلومات والبيانات والمستندات والأموال الإلكترونية. وأوضحت الدراسة إن لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية الاليكترونية آثار جانبية علي السلطات النقدية، حيث إن عملياتها سوف تؤثر علي حسابات الناتج القومي و لن تظهر هذه العمليات الإلكترونية في تلك الحسابات (سواء بقصد أو غير قصد) بالتالي لن تعرض عليها أي نوع من أنواع الضرائب كما ستقف تقارير المحاسبة و المراجعة عاجزة عن التحكم في تدفق هذه العمليات عبر المراكز المالية للشركات مما يستدعي الأمر في البحث في تشريعات جديدة للمراجعة والفحص الضريبي تعترف ضمنيا بنشوء هذا النوع من المعاملات وتضع الضوابط له.

وخلص الباحث إلي مجموعة من النتائج أهمها أنه على الرغم من عدم تغير مفهوم المراجعة في ظل بيئة نظم المعلومات المحاسبية، كما لم تتغير أهداف المراجعة في ظل هذه البيئة الإلكترونية، إلا انه يوجد لبس شديد بين مختلف أنواع نظم المعلومات المحاسبية. وبينت الدراسة إن معظم الإصدارات التي تبحث في أدوات مراجعة نظم المعلومات في بيئة التشغيل الإلكترونية تتحدث عن مراجعة نظم المعلومات التقليدية و التي تعتمد علي نظم الدفعات و التي تبدأ دورة معالجة المعاملات بتسجيل بيانات المعاملات داخل المنشأة، وتتم هذه الخطوة غالبا بطريقة يدوية (فواتير مبيعات، مصروفات، إيرادات...) في سجلات المعاملات Records Transaction وتجمع في دفعات Batches.

4- دراسة حمادة (2010) "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية في زيادة موثوقية المعلومات إذ إن معظم الشركات اتجهت إلى تصميم أنظمة معلومات محاسبية بمواصفات محددة، وخاصة في ظل تكنولوجيا المعلومات، وذلك بهدف السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية في تلك الشركات وضمان موثوقية كبيرة لها.

تتناول هذه الدراسة الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية وأثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية. ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استبانة وزعت على مكاتب مراجعة الحسابات في مدينة دمشق، وقد تضمنت الاستبانة الضوابط الرقابية العامة الأربعة لنظم المعلومات المحاسبية المتمثلة في الضوابط التنظيمية - وضوابط الرقابة على الوصول - وضوابط أمن وحماية الملفات - وضوابط تطوير وتوثيق النظم؛ وذلك من حيث أثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات وخلصت الدراسة إلى إن هناك تأثيراً كبيراً للضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات.

الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة (2001) Al-Taweel Accounting Technology in Developing Countries: A Case Study of Syria.

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين عناصر النظرية الظرفية (Contingency Theory)، وتبني نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة وذلك بهدف التوصل إلى تسهيل عمليات التقدير الضريبي. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

2- استنتجت الدراسة إن أغلبية المنشآت السورية وبخاصة في القطاع العام تعاني من حالة إرباك في استخدام الكمبيوتر في العمليات المحاسبية، والسبب في ذلك إن البرامج المحاسبية وبشكل كبير صممت لإرضاء جهات خارجية معينة (جهات حكومية) وليست المنشأة ذاتها بمختلف مستوياتها الإدارية.

- 3- توصلت الدراسة كذلك إلى إن هنالك نقصاً ملحوظاً في كفاءة المحاسبين في مجال استخدام وتصميم وتطوير النظم المحاسبية بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص.
- كما وجدت الدراسة إن نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام تتميز بأنها:
- أ- معزولة عن البيئة الخارجية.
 - ب- موجهة لتنفيذ الإجراءات الروتينية وليس لخدمة القرارات الإدارية.
 - ج- لا تخدم نظم المعلومات المحاسبية جهات التقدير الضريبي نظراً لعدم كفاءة المستخدمين ونظراً لعدم فعالية البرامج المستخدمة.

2- دراسة (2002) AICPA/CICA، Trust Services Principles & Criteria

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على عمليات التحاسب الضريبي في عمليات التجارة الإلكترونية في ظل نظم المحاسبة الإلكترونية ، وكانت الدراسة عبارة عن مقترحات المشروع المشترك بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي (CICA) والذي بدأ العمل به وتطويره في نهاية التسعينات.

ويشرح هذا المشروع المشترك، لجميع الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية والراغبة في توكيل مدقق خارجي من هذه الهيئات المحاسبية المشاركة في المشروع، الآلية والإجراءات التي سيقوم بها المدقق لضمان جودة التقارير المالية المقدمة للجهات الضريبية وبالتالي إضفاء الأمان والتوكيدية والموثوقية لجميع مدخلات ومخرجات النظام.

واشارت الدراسة إن الشركات في حال التزمت بهذه المبادئ فإنها تساعد جهات التقدير على إصدار تقارير ضريبية أكثر صدقا.

Reducing the threat levels for Accounting Information Systems Challenges for Management , Accountants, Auditors, and Academicians.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التهديدات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية وأمن المعلومات، وتحديد العلاقة بين مستويات التهديد المختلفة، ودرجة قوة إدارة الشركة فضلاً عن درجة أمن المعلومات فيها.

وقد حددت الدراسة أنه عند مستوى التهديد الحذر يمكن اتخاذ مجموعة من القرارات المالية والإدارية والاستثمارية الرشيدة لأنها تستند إلى معلومات ملاءمة وشفافة وموثوق بها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. إن تطبيق مستوى ملائم من الضوابط الرقابية يضمن إنتاج معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها إنما يقع على عاتق الإدارة في الشركة.

2 إن إدراك خطر التهديد الذي تواجهه الشركات إنما يقع على عاتق المحاسبين والإدارة ومحلي النظم وعليهم الإبلاغ عن الأخطار الناجمة عن التهديدات التي تواجهها أنظمة المعلومات في الشركة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة الحالية بكونها تجرى في المملكة الأردنية الهاشمية بالإضافة إلى أنها ستجرى على عينة من العاملين في دائرة الضريبة في المملكة الأردنية الهاشمية. كما إن هذه الدراسة ستدرس أبعاداً ومجالات مختلفة تشكل مشكلة الدراسة وهي (إجراءات عمل النظام، و مواصفات وخصائص التقارير المالية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية، و أثر البرمجيات والتجهيزات) الأمر الذي لم تتطرق إليه العديد من الدراسات السابقة حسب علم الباحث.

وتتميز الدراسة الحالية أنها تجرى على العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية وتسعى للربط بين المحاسبة والتقدير الضريبي من خلال معرفة مدى إسهام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة كفاءة التقدير الضريبي من أجل المساهمة في تقليل نسب التهرب الضريبي.

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

1.3 مصادر البيانات

2.3 منهج الدراسة

3.3 مجتمع الدراسة وعينها

4.3 أداة الدراسة

5.3 صدق وثبات الدراسة

6.3 متغيرات الدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يهدف هذا الفصل إلى عرض النتائج التي مثلت استجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات، وذلك لبيان أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

1.3 مصادر البيانات:

تم الاعتماد على نوعين من المصادر:

- أ- مصادر أولية: سوف يتم تصميم استبانة لقياس أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي.
- ب- مصادر ثانوية: من خلال مراجعة الكتب والدوريات والدراسات السابقة والإحصائيات ومواقع الانترنت التي تتناول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي.

2.3 منهج الدراسة:

تبنّت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عبر مراجعة الأدب النظري حول أثر نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي وإعداد أداة الدراسة لقياس أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي.

3.3 مجتمع الدراسة وعينها:

تكون مجتمع الدراسة من الوحدات الإدارية في دوائر ضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغ عددهم (1645) (دائرة الضريبة في المملكة الأردنية الهاشمية، 2012).

عينة الدراسة:

تكونت العينة من 10 % من الأفراد العاملين في دائرة الضريبة في عمان نظراً لصعوبة توزيع الاستبانة على جميع العاملين في المملكة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على اختلاف مؤهلاتهم العلمية من حملة الدبلوم والبيكالوريوس والدراسات العليا، وعلى اختلاف مراكزهم الوظيفية من موظفين ورؤساء أقسام ومديرين، وعلى اختلاف خبراتهم الوظيفية ما بين ذوي الخبرة الأقل من خمس سنوات وأصحاب الخبرات المتوسطة ما بين الخمس والعشر سنوات، وأصحاب الخبرات العالية من ذوي الخبرات الأكثر من عشر سنوات، وعلى اختلاف تخصصاتهم العلمية ما بين موظفي التدقيق وموظفي الإدارة وغيرهم من موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والذين يشكلون حوالي 165 موظفاً. وسوف يلجأ الباحث إلى اختيار العينة بطريقة عشوائية نظراً لملاءمتها لأغراض الدراسة .

4.3 أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة لدراسته. وقام الباحث بإعداد الأداة التي يمكن من خلالها قياس أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي.

5.3 صدق وثبات الدراسة:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أساتذة المحاسبة المختصين، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة، وسوف يتم الأخذ بملاحظاتهم، وإعادة صياغة بعض الفقرات، وسوف يتم إجراء التعديلات المطلوبة، بشكل يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها، وسوف يتم قياس ثبات الأداة من خلال استخراج كرونباخ ألفا، للاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، ولكل متغير بجميع أبعاده .

6.3 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: نظم المعلومات المحاسبية: وأبعادها (إجراءات عمل النظام، مواصفات أو خصائص التقارير الناتجة عن النظام، البرمجيات والتجهيزات).

المتغير التابع: كفاءة التقدير الضريبي بأبعاده (جودة التقدير الضريبي، سرعة إنجاز التقدير، قلة الأخطاء).
المعالجة الإحصائية:

تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة درجة موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبانة

2- اختبار (ت) واختبار تحليل التباين الأحادي. لمناقشة الفرضيات.

3- معادلة كرونباخ ألفا لتحديد ثبات الأداة.

4- اختبار (LSD). لمعرفة الفروق بين أفراد العينة.

وقام الباحث بقياس هذه المتغيرات من خلال مجموعة من الفقرات التي ستظهر على صفحات الاستبانة التي تصمم من قبله لاحقاً.

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة واستخراج النتائج. وفيما يلي

توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها:

الجدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم	5	10%
	بكالوريوس	36	72%
	ماجستير	7	14%
	دكتوراه	2	4%
المجموع		50	100%

ويبين الجدول السابق إن (10%) من أفراد عينة الدراسة كان مؤهلهم العلمي دبلوم، وان (72%) من أفراد عينة الدراسة كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس، وان (14%) من أفراد عينة الدراسة كان مؤهلهم العلمي ماجستير، وان (4%) من أفراد عينة الدراسة كان مؤهلهم العلمي دكتوراه.

يتضح من الجدول السابق إن معظم أفراد العينة من حملة البكالوريوس وهذا شيء منطقي إذ توظف الدائرة الحاصلين على شهادة البكالوريوس بشكل أساسي للعمل ككادر وظيفي فيها وهذا لا يمنع من وجود بعض العاملين من حملة الدبلوم والدكتوراه ولكن عددهم قليل.

الجدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
سنوات الخبرة	اقل من 3 سنوات	6	12%
	من 3 - اقل من 6 سنوات	26	52%
	من 6 سنوات الى 10 سنوات	11	22%
	اكثر من 10 سنوات	7	14%
المجموع		50	100%

ويبين الجدول السابق إن (12%) من أفراد عينة الدراسة كانت خبرتهم اقل من 3 سنوات، وان (52%) من أفراد عينة الدراسة كانت خبرتهم تتراوح ما بين 3-6 سنوات، وان (22%) من أفراد عينة الدراسة كانت خبرتهم تتراوح ما بين 6-10 سنوات، وان (14%) من أفراد العينة كانت خبرتهم اكثر من 10 سنوات.

يتضح من الجدول السابق إن أفراد العينة أغلبهم من الخبرات المتوسطة ويوجد القليل من الخبرات القليلة وهذا يؤكد على المزيج في الخبرات بين العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إيماناً من الدائرة بضرورة نقل الخبرات بين صفوف موظفيها.

الجدول (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل الذي يمارس

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
طبيعة العمل	فني	36	%72
	إداري	14	%28
المجموع		50	%100

ويبين الجدول السابق إن (%72) من أفراد عينة الدراسة كانت طبيعة عملهم فنية، وإن (%28) من أفراد عينة الدراسة كانت طبيعة عملهم إدارية.

وهذا شيء طبيعي في دائرة تعتمد على العمل الفني والتقدير، ويلاحظ انخفاض عدد الإداريين نظراً لعدم حاجة الدائرة إلى الكثير من الإداريين بل هي بحاجة أكبر إلى الفنيين الذين يسرون مهام وعمل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

الجدول (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
المستوى الوظيفي	مقدر ضريبي	36	%72
	رئيس قسم	5	%10
	مدير	5	%10
	معاون مدير	4	%8
المجموع		50	%100

ويبين الجدول السابق إن (%72) من أفراد عينة الدراسة كان مستواهم الوظيفي مقدر ضريبي، وإن (%10) من أفراد عينة الدراسة كان مستواهم الوظيفي رئيس قسم، وإن (%10) من أفراد عينة الدراسة كان مستواهم الوظيفي مديراً، وإن (%8) من أفراد عينة الدراسة كان مستواهم الوظيفي معاون مدير.

يتضح من الجدول السابق إن مقدري الضرائب هم الأكثرية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات خاصة إن الباحث اختار كفاءة التقدير الضريبي كمتغير تابع للدراسة الأمر الذي يحتم عليه إن يختار عدداً أكبر من مقدري الضريبة لأنهم على تماس مع الواقع العملي.

صدق وثبات الدراسة :

لقد تم استخدام قيمة ألفا لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمتها

ألفا	المجال
95.3	إجراءات عمل النظام
96.4	مواصفات وخصائص التقارير النتيجة عن نظم المعلومات
92.9	البرمجيات والتجهيزات
91.7	كفاءة التقدير الضريبي

نلاحظ إن قيم (ألفا) أكبر من النسبة المقبولة إحصائياً (60%) مما كان يعكس ثبات أداة القياس

المستخدمة. (David,P4, 1998)

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 النتائج المتعلقة بمجال إجراءات عمل النظام

2.4 النتائج المتعلقة بمجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام

3.4 النتائج المتعلقة بمجال البرمجيات والتجهيزات

4.4 النتائج المتعلقة بمجال كفاءة التقدير الضريبي

5.4 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للناتج التي تم التوصل إليها، وقام الباحث بعرضها وفقاً لأسئلة الدراسة. وليبان أهم النتائج المتعلقة بالمجالات فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد العينة لكل مجال من مجالات الاستبانة التي صممت خصيصاً لقياس أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، واستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابة أفراد العينة لعملية التقييم بصورة كلية، وتم ترتيب المتوسطات الحسابية على المجالات الثلاثة ترتيباً تنازلياً لتحديد أي المجالات كان متوسطه أعلى من غيره. يبين الجدول التالي ترتيب مجالات الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية ويظهر الانحرافات المعيارية.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد العينة لمجالات أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إجراءات عمل النظام	4.05	0.770
2	خصائص التقارير الناتجة عن النظام	3.67	0.811
3	البرمجيات والتجهيزات	3.72	0.785
4	كفاءة التقدير الضريبي	3.79	1.10
	المجموع	3.80	0.859

يبين الجدول (5) ما يلي:

بالنسبة لمجالات استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات جاءت المتوسطات الحسابية لها مرتبة تنازلياً كما يلي:

مجال إجراءات عمل النظام بمتوسط حسابي (4.05)، وفي مجال كفاءة التقدير الضريبي بمتوسط حسابي (3.79) مجال البرمجيات والتجهيزات بمتوسط حسابي (3.72) ومجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام بمتوسط حسابي (3.67).

بالنسبة لقياس أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وذلك من خلال تحقيق التعرف على استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.80)، وتقع هذه القيمة في المستوى مرتفعه وهذا يعني إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤثر على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. وفيما يلي تفسير لهذه النتائج:

1.4 النتائج المتعلقة بمجال إجراءات عمل النظام:

يظهر الجدول (6) تحليل مجال إجراءات عمل النظام بالنسبة للفقرات الواردة في الاستبانة حيث تم احتساب المتوسطات المحاسبية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، وقد تم تحديد مستوى أهمية لهذه الفقرات بالنسبة لبعضها بعضاً استناداً إلى متوسط الآراء ومن خلال الجدول يمكن إن نستدل على ما يلي:

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء أفراد العينة حول فقرات الاستبانة المتعلقة بمجال

إجراءات عمل النظام

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة
1.05153	4.5800	يتم الاعتماد على السياسات المحاسبية المقررة ضريبياً في النظام المحاسبي.	1.
1.07457	3.7800	إجراءات عمل النظام المحاسبي متوافقة مع متطلبات الأنظمة الضريبية	2.
.84007	4.1800	يتعامل النظام المحاسبي بموجب مستندات ضريبية صحيحة.	3.
.97416	2.9000	يتعامل النظام المحاسبي بموجب إجراءات صرف محددة	4.
.84007	4.2200	يتعامل النظام المحاسبي بموجب إجراءات قبض محددة	5.
.88733	4.2300	التعامل مع فواتير المشتريات بموجب التعليمات الضريبية	6.
1.05153	4.5800	يتعامل النظام المحاسبي مع فواتير المبيعات بموجب التعليمات الضريبية	7.
.84007	4.2000	يتعامل النظام المحاسبي مع حركة الأصول الثابتة وفقاً للتشريعات الضريبية	8.
.49857	3.4200	يتعامل النظام المحاسبي مع بنود الانفاق بمقتضى مستندات صرف صحيحة وفقاً للتشريع الضريبي	9.
1.05153	4.5800	يتعامل النظام المحاسبي مع بنود الإيرادات الأخرى بموجب مستندات ودورة تحصيل صحيحة وفقاً لما يتطلبه المشرع الضريبي	10.
.84007	4.1100	يتعامل النظام المحاسبي مع الرواتب والأجور بموجب التشريعات الضريبية	11.
.35051	3.8600	يتعامل النظام المحاسبي مع عمليات الاستثمار بمقتضى الأحكام والتشريعات الضريبية	12.
0.770	4.05	المجموع	

لقد كانت جميع فقرات الاستبانة المتعلقة بمفهوم مجال إجراءات عمل النظام على درجة عالية

من الأهمية حيث كان متوسطها الحسابي أعلى من (3.00). كما كانت قيم الانحراف المعياري مرتفعة نسبياً

مما يبين تفاوت المستجيبين على إجاباتهم حول هذه الفقرات.

كما بلغ المتوسط العام لآراء أفراد عينة الدراسة على فقرات القرارات المتعلقة بمجال إجراءات عمل النظام (4.05) والذي يشير إلى إن اتجاه إجاباتهم لصالح الاجابة (موافق بشدة).

وتشير نتائج الدراسة إلى يتم الاعتماد على السياسات المحاسبية المقررة ضريبيا في النظام المحاسبي، جاءت في المرتبة الأولى وكان متوسط الآراء (4.58) ، وقد كان اتجاه اجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الفقرة يميل إلى مستوى (موافق بشدة).

وفي المرتبة الاخيرة جاءت فقرة يتعامل النظام المحاسبي بموجب إجراءات صرف محددة ، وكان متوسط الآراء (2.90) ، وقد كان اتجاه اجابات مفردات عينة الدراسة عن هذه الفقرة يميل إلى مستوى (محايد).

2.4 النتائج المتعلقة بمجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام:

يظهر الجدول (7) تحليل خصائص التقارير الناتجة عن النظام بالنسبة للفقرات الواردة في توحيد الاستبيان حيث تم احتساب المتوسطات المحاسبية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين، وقد تم تحديد مستوى أهمية لهذه الفقرات بالنسبة لبعضها بعضاً استناداً إلى متوسط الآراء ومن خلال الجدول يمكن إن نستدل على ما يلي:

جدول (7)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول فقرات الاستبانة المتعلقة بقياس مجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام رقم الفقرة
1.49571	3.2600	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي ملاءمة لأغراض المعلومات الضريبية	1.
.96806	2.9600	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتصف بدرجة معينة من التفصيل	2.
.84007	4.2200	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تعكس الأنشطة المختلفة للمنشأة	3.
.35051	3.8600	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بدرجة كافية من الحيادية	4.
1.05153	4.5800	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بالقابلية للمقارنة	5.
.84007	4.2200	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بالتوقيت المناسب	6.
.96806	2.9600	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بإمكانية التوصيل للمستخدمين بسهولة	7.
1.49571	3.2600	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بالمرونة	8.
.35051	3.8600	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بالدقة	9.
1.49571	3.2600	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي يمكن الاعتماد عليها	10.
.50143	3.4400	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تحقق عامل الأمان والسرية ما أمكن	11.
.88733	4.2200	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بالبساطة وسهولة العرض	12.
0.811	3.67	المجموع	

لقد كانت جميع فقرات الاستبانة المتعلقة مفهوم مجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام على درجة عالية من الأهمية حيث كان متوسطها الحسابي أعلى من (3.00). كما كانت قيم الانحراف المعياري مرتفعة نسبياً مما يبين تفاوت المستجيبين على إجاباتهم حول هذه الفقرات. كما بلغ المتوسط العام لآراء أفراد عينة الدراسة على فقرات القرارات المتعلقة بمجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام (3.67) والذي يشير إلى إن اتجاه إجاباتهم لصالح الإجابة (موافق).

وتشير نتائج الدراسة إلى المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بالقابلية للمقارنة ، جاءت في الرتبة الأولى وكان متوسط الآراء (4.58) ، وقد كان اتجاه اجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الفقرة يميل إلى مستوى (موافق بشدة).

وفي المرتبة الاخيرة جاءت فقرة المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بإمكانية التوصيل للمستخدمين بسهولة ، وكان متوسط الآراء (2.96) ، وقد كان اتجاه اجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الفقرة يميل إلى مستوى (محايد).

3.4 النتائج المتعلقة بمجال البرمجيات والتجهيزات:

يظهر الجدول (8) تحليل مجال البرمجيات والتجهيزات بالنسبة للفقرات الواردة في توحيد الاستبيان حيث تم احتساب المتوسطات المحاسبية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين، وقد تم تحديد مستوى أهمية لهذه الفقرات بالنسبة لبعضها بعضاً استناداً إلى متوسط الآراء ومن خلال الجدول يمكن إن نستدل على ما يلي:

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول فقرات الاستبانة المتعلقة بقياس مجال البرمجيات والتجهيزات

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	يتوفر أجهزة حاسوب مناسبة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	3.5800	1.05153
2.	يتوفر آلات حاسبة مناسبة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	4.2200	.84007
3.	يوجد نظام محاسبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	4.5500	1.05153
4.	المعدات الموجودة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات مناسبة لنظام المحاسبة المتبع	3.8600	.35051
5.	معدات تخزين وحفظ البيانات مناسبة لنظام المحاسبة الموجود في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	4.5800	1.05153
6.	يتم تحديث النظام المحاسبي باستمرار في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	3.2200	.84007
7.	البرمجيات المساعدة في العمل ملاءمة لنظام المحاسبة الموجود في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	2.0000	.00000
8.	يتم إجراء الصيانة الدورية للبرمجيات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	3.2600	1.49571
9.	مستوى الأمان والحماية من الاختراق مناسب لنظام المحاسبة الموجود في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	4.0300	.88733
10.	نظام المحاسبة لديه القدرة على اكتشاف الأخطاء في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	4.0900	.84007
11.	يتم في تدريب الموظفين على النظام المحاسبي الموجود في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	3.4400	.50143
12.	التكلفة الاقتصادية للبرامج مجدية وفقا للعائد منها في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	3.8600	.35051
	المجموع	3.72	0.785

لقد كانت جميع فقرات الاستبانة المتعلقة بمفهوم مجال البرمجيات والتجهيزات على درجة عالية

من الأهمية حيث كان متوسطها الحسابي أعلى من (3.00).

كما كانت قيم الانحراف المعياري مرتفعة نسبياً مما يبين تفاوت المستجيبين على إجاباتهم حول هذه الفقرات. كما بلغ المتوسط العام لآراء أفراد عينة الدراسة على فقرات القرارات المتعلقة بمجال البرمجيات والتجهيزات (3.72) والذي يشير إلى إن اتجاه إجاباتهم لصالح الاجابة (موافق).

وتشير نتائج الدراسة إلى معدات تخزين وحفظ البيانات مناسبة لنظام المحاسبة الموجود في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ، جاءت في الرتبة الأولى وكان متوسط الآراء (3.58) ، وقد كان اتجاه اجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الفقرة يميل إلى مستوى (موافق).

وفي المرتبة الاخيرة جاءت فقرة البرمجيات المساعدة في العمل ملائمة لنظام المحاسبة الموجود في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ، وكان متوسط الآراء (2.00) ، وقد كان اتجاه اجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الفقرة يميل إلى مستوى (محايد).

4.4 النتائج المتعلقة بمجال كفاءة التقدير الضريبي:

يظهر الجدول (9) تحليل مجال كفاءة التقدير الضريبي بالنسبة للفقرات الواردة في توحيد الاستبيان حيث تم احتساب المتوسطات المحاسبية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين، وقد تم تحديد مستوى أهمية لهذه الفقرات بالنسبة لبعضها بعضاً استناداً إلى متوسط الآراء ومن خلال الجدول يمكن إن نستدل على ما يلي:

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول فقرات الاستبانة المتعلقة بقياس مجال

كفاءة التقدير الضريبي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	عملية التقدير الضريبي يتم في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بسرعة	4.4100	.84007
2.	تقرير التقدير الضريبي يخلو من الأخطاء	4.1800	.84007
3.	التقدير الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يتسم بدرجة كافية من الجودة	3.3200	.84007
4.	التقدير الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يتسم بالدقة	2.9000	.97416
5.	تقرير التقدير الضريبي يخلو من النقص	4.6400	1.05153
6.	عملية التقدير الضريبي تتم في الوقت المناسب	3.8200	.84007
7.	مخرجات عملية التقدير الضريبي تتناسب مع احتياجات الإدارة الضريبية	3.3200	1.50428
	المجموع	3.79	1.10

لقد كانت جميع فقرات الاستبانة المتعلقة بمفهوم مجال كفاءة التقدير الضريبي على درجة عالية من الأهمية حيث كان متوسطها الحسابي أعلى من (3.00). كما كانت قيم الانحراف المعياري مرتفعة نسبياً مما يبين تفاوت المستجيبين على إجاباتهم حول هذه الفقرات. كما بلغ المتوسط العام لآراء أفراد عينة الدراسة على فقرات القرارات المتعلقة بمجال كفاءة التقدير الضريبي (3.79) والذي يشير إلى إن اتجاه إجاباتهم لصالح الإجابة (موافق).

وتشير نتائج الدراسة إلى تقرير التقدير الضريبي يخلو من النقص، جاءت في الرتبة الأولى وكان متوسط الآراء (4.64) ، وقد كان اتجاه اجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الفقرة يميل إلى مستوى (موافق بشدة).

وفي المرتبة الاخيرة جاءت فقرة التقدير الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يتسم بالدقة، وكان متوسط الآراء (2.90) ، وقد كان اتجاه اجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الفقرة يميل إلى مستوى (محايد).

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لإجراءات عمل نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء)

جدول (10)

نتائج اختبار الفرضية الاولى

R	Sig. (ألفا)	T المحسوبة	R ²	F
0466	0.001	4.33	0.217	4.53

بالنظر الي الجدول (10) فقد أظهرت النتائج إن قيمة معامل التحديد R² (0.217) وهذا ما يدل على يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لإجراءات عمل نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي يفسر ما نسبة 21.7% من التباين الذي يحدث في المتغير التابع (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

وعند النظر إلى قيمة F التي كانت (4.53) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا ما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط .

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أيضا قيمة T (4.33) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) ، وبهذا فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لإجراءات عمل نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).
الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمواصفات او خصائص التقارير المالية الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

جدول (11)

نتائج اختبار الفرضية الثانية

R	Sig. (ألفا)	T المحسوبة	R ²	F
0.342	0.003	4.89	0.179	1.24

بالنظر إلى الجدول (11) فقد أظهرت النتائج إن قيمة معامل التحديد R² (0.179) وهذا ما يدل على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمواصفات او خصائص التقارير المالية الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي يفسر ما نسبة 17.9% من التباين الذي يحدث في المتغير التابع (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

وعند النظر إلى قيمة F التي كانت (1.24) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا ما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط .

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أيضا قيمة T (4.89) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) ، وبهذا فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمواصفات او خصائص التقارير المالية الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للبرمجيات والتجهيزات لنظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

جدول (12)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

R	Sig. (ألفا)	T المحسوبة	R ²	F
0.617	0.001	3.10	0.381	4.72

بالنظر الي الجدول (12) فقد أظهرت النتائج إن قيمة معامل التحديد R2 (0.381) وهذا ما يدل على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للبرمجيات والتجهيزات لنظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي يفسر ما نسبة 38.1% من التباين الذي يحدث في المتغير التابع (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

وعند النظر إلى قيمة F التي كانت (4.72) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا ما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط .

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أيضا قيمة T (3.10) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) ، وبهذا فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للبرمجيات والتجهيزات لنظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).
الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول موضوع أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي باختلاف متغير المؤهل العلمي .

جدول (13)

المتوسطات الحسابية وتحليل التباين الأحادي لأثر المؤهل العلمي على مجالات استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي

المجالات	التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
إجراءات عمل النظام	المؤهل	40.180	20.090	2	67.445	0.000
	الخطأ	14.000	298.	47		
	الكلي	54.180		49		
خصائص التقارير الناتجة عن النظام	المؤهل	8.891	4.446	2	4.381	0.000
	الخطأ	47.689	1.015	47		
	الكلي	56.580		49		

0.000	21.150	2	8.190	16.380	المؤهل	البرمجيات والتجهيزات
		47	387.	18.200	الخطأ	
		49		34.580	الكلي	
0.004	771.	2	739.	1.478	المؤهل	التقدير الضريبي
		47	958.	45.022	الخطأ	
		49		46.500	الكلي	

يبين الجدول (13) انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للمجالات مجال إجراءات عمل النظام، ومجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام، ومجال البرمجيات والتجهيزات، ومجال التقدير الضريبي ككل وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول موضوع أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي باختلاف متغير السنوات الخبرة

جدول (14)

المتوسطات الحسابية وتحليل التباين الأحادي لأثر سنوات الخبرة على مجالات استخدام نظم

المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي

المجالات	التباين	مجموع	متوسط	درجة	قيمة ف	مستوى
		المربعات	المربعات	الحرية		الدلالة

0.000	9.38	3	1.041	3.123	الخبرة	إجراءات عمل النظام
		46	1.110	51.057	الخطأ	
		49		54.180	الكلي	
0.000	8.01	3	098.	294.	الخبرة	خصائص التقارير الناتجة عن النظام
		46	1.224	56.286	الخطأ	
		49		56.580	الكلي	
0.000	1.91	3	142.	426.	الخبرة	البرمجيات والتجهيزات
		46	742.	34.154	الخطأ	
		49		34.580	الكلي	
0.000	1.37	3	137.	411.	الخبرة	التقدير الضريبي
		46	1.002	46.089	الخطأ	
		49		46.500	الكلي	

يبين الجدول (14) انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للمجالات مجال إجراءات عمل النظام، ومجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام، ومجال البرمجيات والتجهيزات، ومجال التقدير الضريبي ككل وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

الفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول موضوع أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي تعزى إلى متغير طبيعة العمل الذي يمارس

الجدول (15)

المتوسطات الحاسوبية ونتائج اختبار (t) لأثر طبيعة العمل الذي يمارس على استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي

المجال	فني	إداري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
	العدد (22)	العدد (23)		
	المتوسط الحسائي	المتوسط الحسائي		
إجراءات عمل النظام	3.50	4.50	25.9	0.000
خصائص التقارير الناتجة عن النظام	3.26	4.12	46.8	0.003
البرمجيات والتجهيزات	3.16	3.86	19.8	0.002
التقدير الضريبي	3.41	3.78	23.6	0.000

يبين الجدول (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحاسوبية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للمجالات المتعلقة استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي وفقاً لمتغير طبيعة العمل الذي يمارس. وقد كانت هذه الفروق لصالح الإداريين في جميع هذه المجالات ككل.

الفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول موضوع أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي تعزى إلى متغير المستوى الوظيفي

جدول (16)

المتوسطات الحسابية وتحليل التباين الأحادي لأثر المستوى الوظيفي على استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي

المجالات	التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة ف	مستوى الدلالة
إجراءات عمل النظام	المستوى	36.180	12.060	3	30.8	0.000
	الخطأ	18.000	391.	46		
	الكلي	54.180		49		
خصائص التقارير الناتجة عن النظام	المستوى	16.580	5.527	3	14.1	0.000
	الخطأ	18.000	391.	46		
	الكلي	34.580		49		

0.001	1.64	3	393.	1.180	المستوى	البرمجيات والتجهيزات
		46	239.	11.000	الخطأ	
		49		12.180	الكلي	
0.000	29.16	3	12.060	36.180	المستوى	التقدير الضريبي
		46	391.	18.000	الخطأ	
		49		54.180	الكلي	

يبين الجدول (16) انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للمجالات استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي، مجال إجراءات عمل النظام، ومجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام، ومجال البرمجيات والتجهيزات، ومجال التقدير الضريبي وفقاً لمتغير المستوى الوظيفي وقد جاءت جميعها لصالح المحاسبين.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

1.1.5 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

2.1.5 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

2.5 التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية. وقد اشتملت الدراسة على مجموعة من الأسئلة والفروض، وسيحاول الباحث مناقشة النتائج المتعلقة بها.

1.1.5 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس للدراسة والذي ينص على:

ما أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات؟

للإجابة عن هذا السؤال فقد تمت تجزئته إلى ثلاثة أسئلة كوّنت مجالات الدراسة وهي (إجراءات عمل النظام، وخصائص التقارير الناتجة عن النظام، والبرمجيات والتجهيزات) وأثرها على التقدير الضريبي. وفيما يأتي سيتناول الباحث الإجابة عن هذه السؤال حسب المجالات على النحو الآتي:

1- ما أثر إجراءات عمل النظام على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات؟

يتضح من نتائج التحليل إن الدرجة الكلية لأثر إجراءات عمل النظام على كفاءة التقدير الضريبي بلغت (4.05) وهي درجة كبيرة جداً، من هنا يمكن القول إن إجراءات عمل النظام تلعب دوراً هاماً في أحداث كفاءة للمعلومات الضريبية في حالة تم استغلالها بالشكل المطلوب،

وذلك من خلال الاعتماد على السياسات المحاسبية المقررة ضريبياً في النظام المحاسبي ومن خلال التعامل بموجب مستندات ضريبية صحيحة وبموجب إجراءات صرف محددة وبموجب إجراءات قبض محددة.. الخ من إجراءات عمل النظام المحاسبي التي لا بد من التأكيد عليها لأن ذلك يؤدي إلى أحداث كفاءة في عملية التقدير الضريبي.

2- ما أثر خصائص التقارير الناتجة عن النظام على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات؟

أشارت نتائج التحليل أن هناك صفات للتقارير المالية التي تساهم بشكل كبير في الحصول على معلومات صحيحة تعمل على رفع كفاءة التقدير الضريبي. حيث كانت الدرجة الكلية لهذا المجال (3.67) مما يعني إن هناك أثراً لخصائص التقارير المالية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وكان من أهم هذه الصفات هي:

- أن تعكس الأنشطة المختلفة للمنشأة
- أن تتسم بدرجة كافية من الحيادية
- أن تتسم بالقابلية للمقارنة
- أن تتسم بالتوقيت المناسب
- أن تحقق عامل الأمان والسرية ما أمكن
- أن تتسم بالبساطة وسهولة العرض

3- ما أثر البرمجيات والتجهيزات على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات؟

أشارت نتائج التحليل إن هناك أهمية لوجود معدات وبرمجيات وتجهيزات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والتي تساهم بشكل كبير في الحصول على معلومات تعمل على رفع كفاءة التقدير الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية حيث بلغت الدرجة الكلية لهذا المجال (3.72)

وهذا يؤكد على إن هناك أثر للبرمجيات والتجهيزات على كفاءة التقدير الضريبي وكان من أهم هذه المعدات والبرمجيات والتجهيزات هي: (أجهزة حاسوب مناسبة، والآلات الحاسبة، معدات تخزين وحفظ البيانات وتحديث النظام المحاسبي باستمرار بالإضافة إلى عمليات الصيانة ومستوى الأمان والحماية)

2.1.5 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

أ- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لإجراءات عمل نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء). أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن قيمة T (4.33) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، وبهذا فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لإجراءات عمل نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه كلما كانت إجراءات عمل النظام المحاسبي المعمول به في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تسير بموجب التعليمات الضريبية وبموجب التشريعات الضريبية ومتوافقة مع السياسات المحاسبية المقررة ضريبياً فإن ذلك يساعد المقدر الضريبي على إن يكون تقريره جيداً وقليل الأخطاء، بالإضافة إلى تمتعه بخاصية التوقيت الجيد لمستخدمي هذا التقرير.

وهذا يؤكد على إن إجراءات عمل النظام المحاسبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية أثراً ذا دلالة إحصائية في كفاءة عمل المقدر الضريبي الأردني.

ب- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمواصفات أو خصائص التقارير المالية الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أيضا قيمة T (4.89) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) ، وبهذا فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمواصفات او خصائص التقارير المالية الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إن جّل عمل المقدر الضريبي يعتمد على المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وبالتالي فإنه إذا تحلت هذه التقارير بالمواصفات والخصائص الجيدة فإنها حتما ستؤثر على مخرجات عملية التقدير الضريبي وهي على وجه الخصوص التقرير الضريبي، ويرى الباحث إن التقرير الناتج استنادا إلى المعلومات الملائمة والمرنة والدقيقة والموثوقة والتي توفر عامل الأمان والسري والبسيطة والمفصلة .. الخ من الصفات الواجب توافرها في التقارير، فإنها ستساهم في جودة عملية التقدير الضريبي وتقليل أخطائه والسرعة في إنجازه في الوقت المناسب.

ج- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للبرمجيات والتجهيزات لنظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن قيمة T (3.10) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) ، وبهذا فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرض البديل الذي ينص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للبرمجيات والتجهيزات لنظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي بعناصره (جودة التقدير، سرعة إنجاز تقرير التقدير، قلة الأخطاء).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إن توافر برامج ومعدات (تجهيزات) تقنية حديثة يساعد المقدر في اتمام عمله على أكمل وجه شريطة أن يحسن استخدامها وأن يتدرب عليها كي تساعده في زيادة مستوى جودة عمله وتقليل أخطائه واختصار الوقت والجهد المبذول في العمل اليدوي من خلال استخدام البرمجيات والتجهيزات في عملية التقدير الضريبي.

د- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول موضوع أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي باختلاف متغير المؤهل العلمي.

أشارت النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمجالات الدراسة (مجال إجراءات عمل النظام، ومجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام، ومجال البرمجيات والتجهيزات، ومجال التقدير الضريبي) ككل وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إن متغير المؤهل العلمي يساهم بشكل كبير في معرفة أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. في عملية التقدير الضريبي حيث إنه كلما ازداد المؤهل العلمي لدى الموظف في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات زادت نظرتة إلى أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وهذا يفسر وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

هـ- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول موضوع أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي باختلاف متغير سنوات الخبرة

أشارت النتائج انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمجالات الدراسة (مجال إجراءات عمل النظام، ومجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام، ومجال البرمجيات والتجهيزات، ومجال التقدير الضريبي) ككل وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إن جميع الموظفين على اختلاف سنوات خبرتهم يشعرون بأهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة المعلومات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

و- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول موضوع أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي باختلاف تعزى إلى متغير طبيعة العمل الذي يمارس.

أشارت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للمجالات المتعلقة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي وفقاً لمتغير طبيعة العمل الذي يمارس. وقد كانت هذه الفروق لصالح الإداريين في جميع هذه المجالات ككل.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول موضوع أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي باختلاف تعزى إلى متغير المستوى الوظيفي.

بينت النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للمجالات استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي، مجال إجراءات عمل النظام، ومجال خصائص التقارير الناتجة عن النظام، ومجال البرمجيات والتجهيزات، ومجال التقدير الضريبي وفقاً لمتغير المستوى الوظيفي وقد جاءت جميعها لصالح المحاسبين.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إن أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التقدير الضريبي كبيرة لدى جميع الموظفين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية العلمية وعلى الأخص المحاسبين.

2.5 التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج خرجت الدراسة بعدة توصيات هي:

أولاً التوصيات المتعلقة بإجراءات عمل النظام:

- ضرورة أن يتم الاعتماد على السياسات المحاسبية المقررة ضريبياً في النظام المحاسبي المحوسب.
- عند تصميم الأنظمة المحاسبية لضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية لابد من مراعاة أن تكون إجراءات عمل النظام المحاسبي متوافقة مع متطلبات الأنظمة الضريبية.
- ضرورة أن يتعامل النظام المحاسبي المحوسب بموجب مستندات ضريبية صحيحة وموجب إجراءات صرف محددة، وموجب إجراءات قبض محددة.
- ضرورة أن يتعامل النظام المحاسبي المحوسب مع فواتير المشتريات والمبيعات وحركة الأصول بموجب التعليمات الضريبية.
- ضرورة أن يتعامل النظام المحاسبي المحوسب مع بنود الإنفاق وبنود الإيرادات بمقتضى مستندات صرف صحيحة وفقاً للتشريع الضريبي .
- ضرورة أن يتعامل النظام المحاسبي المحوسب مع الرواتب والأجور بموجب التشريعات الضريبية.
- ضرورة أن يتعامل النظام المحاسبي المحوسب مع عمليات الاستثمار بمقتضى الأحكام والتشريعات الضريبية.

ثانياً التوصيات المتعلقة بخصائص التقارير الناتجة عن النظام:

- لابد أن تكون التقارير المالية الناتجة عن النظام المحوسب صحيحة وتتسم بمجموعة من المميزات منها:
(الملاءمة، والحيادية والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب وإمكانية الوصول والمرونة وقابلية التعديل والدقة وإمكانية الاعتماد عليها والبساطة. ولابد أن يتوفر فيها عامل الأمان والسرية ما أمكن وعامل المرونة وقابلية التعديل بالإضافة إلى السهولة وبساطة العرض).

ثالثاً الصفات المتعلقة بالبرمجيات والتجهيزات

- ضرورة تحديث الأجهزة بشكل مستمر لمتابعة كل جديد في مجال الانظمة المحاسبية المحوسبة.
- ضرورة التأكد دائماً من فعالية المعدات المستخدمة سواء كانت أجهزة حواسيب أم طابعات أم آلات حاسبة أم معدات تخزين.
- ضرورة وجود برنامج محاسبي معتمد وقابل للصيانة وللتحديث في حال الحاجة إلى إضافة تحديثات عليه.
- الحرص على أن يكون مستوى الأمان والحماية من الاختراق مناسباً لنظام المحاسبة الموجود في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
- ضرورة أن يتم تدريب الموظفين على النظام المحاسبي الموجود في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

المراجع

1.6 المراجع العربية

2.6 المراجع الأجنبية

1.6 المراجع العربية:

أبو كرش، شريف ، (2006)، إدارة المنازعات الضريبية في ربط وتحصيل الضرائب. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

أبو نصار، محمد (2005) ، الضرائب ومحاسبتها ، الطبعة الثالثة، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

البحيبي، عصام، والشريف، حرية، (2008) مخاطر نظم المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، يونيو .

جمعة احمد ،(2003) نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

حمادة رشا(2010) ، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 26 العدد الأول.

الخطيب، خالد ، و طافش، نادية (2008)، الأصول العلمية و العملية في المحاسبة الضريبية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان.

ديان، عبد المقصود والدهراوي، عبد اللطيف (2005) ، " أساسيات في نظم المعلومات المحاسبية"، الإسكندرية:الدار الجامعية.

الدعيس، فائز ، (2008) دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

الدهراوي، كمال الدين، سمير كامل ، (2000) ،نظم المعلومات المحاسبية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ،مصر.

ردايدة، مراد ،(1998)، " أثر المعالجة الآلية على أنظمة المعلومات المحاسبية "دراسة .تطبيقية في دائرة الجمارك الأردنية.

الزعاين، علا(2007)، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية"، دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

سلام، أسامة، (2005)، أثر إدخال نظام التداول الإلكتروني في أداء بورصة عمان للأوراق المالية، منشورات قسم العلوم الإدارية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

شعث، كمال الدين، كامل، سمير (1998) نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية: الدار الجامعية.

الشيرازي، عباس (1990)، نظرية المحاسبة، مكتبة ذات السلاسل، الكويت.

الصباني، سمير وجمعة، إسماعيل، (1990) تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية .

صدقي، عاطف (1997)، مبادئ المالية العامة. ط2. القاهرة: دار النهضة العربية.

عفانة، عدي (2004)، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر، الأردن.

العلكاوي، طلال جيجان (2006)، تقييم العوامل المؤثرة في قرار مقدري ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل. مجلة البصائر. عمان، الأردن، العدد 1. المجلد 1.

عمارنه، عاطف (2011)، الجودة الشاملة في دائرة ضريبة الدخل، منشورات ضريبة الدخل، مديرية طولكرم، فلسطين.

فؤاد، فكري، (2010)، أثر نظم المعلومات المحاسبية في الوقاية من التهرب الضريبي في مصر، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 2095، السنة 126، 2-مارس.

قاسم، عبد الرزاق، (2003)، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

قاعود، محمد، (2007)، دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

القيسي، أعاد (2008) المالية العامة والتشريع الضريبي. ط1. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

لجنة المعايير الدولية (1999)، المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

المحاسنة، محمد (2005)، " أثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات"، دراسة ميدانية في دائرة الجمارك الأردنية.

المخادمة, أحمد (2007) ، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2. عمان، الأردن.
مشهور، أحمد (2002)، أنظمة المعلومات المحاسبية، عمان، جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

دائرة الضريبة الأردنية(2012)، المملكة الأردنية الهاشمية الهاشمية، عمان، الأردن.
وادي، رشدي ، غنيم، ماهر،(2007)، مدى جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في بلدية محافظة غزة .مجلة جامعة الأقصى، المجلد الحادي عشر، (العدد الثاني، يونيو 2007).

- AICPA/CICA,(2002), **Trust Services Principles and Criteria, Incorporating Sys Trust and Web Trust**, Trust Services, AICPA, New York, NY 10036-8775, July 1.
- Al-Taweel, Laila,(2001) **Accounting Technology in Developing Countries: A Case Study of Syria**, Unpublished, Ph.D., Portsmouth University, UK.
- Beaver, W. and J. Demski (1997), **The Nature of Income Measurement**, the Accounting Review, January.
- Bodnar, George H and William S.(1995) Hopwood; **Accounting Information System**,Englewood Cliffs, N. J. Prentice-Hall .
- Date,C. J. (2000).**An Introduction to Database Systems**, Seven Edition, Addison-Wesley publishing Company .
- Fisher, Irving (1999), **The Economics of Accountancy**, American Economic Review, December.
- Hendrickson, S. Eldon. and Michael F. Van Breda,(1992). **Accounting Theory**, Fifth Edition,Irwin / McGraw-Hill.
- James, Simon, and Christopher.Nobes.,(1992) "**The Economics of Taxation**" 4th Ed., Prentic Hall, New York.p.7
- Kieso, Donald, (2012), **Intermediate Accounting**, Tenth edition, John Wiley & Sons Inc.
- Marshall, B. Romney,(2002). **Accounting Information Systems**, 8th Edition , prentice Hall, Inc.

Paton, William, and A. Littleton(1940), **An Introduction to Corporate Accounting Standards**, (AAA).

Romney, Marshall B., Steinbart, Paul John, (2003), **Accounting Information System**, Ninth Edition, Prentice Hall, New Jersey

Schroeder Richard, and others(2001), **Accounting Theory and Analyses**, John Wiley & Sons, Inc.

Schroeder, G. Richard, Myrtle W. Clark and Jack M. Cathey,(2001), **Accounting Theory and Analyses**, John Wiley & Sons, Inc.

Sommerfield R., Anderson H.and Brock, H,(1977), **"An introduction to Taxation"** 4th Ed., Horcort Javanovich Inc.New Yourk, p.2.

Souganen, R(2000), **Accounting Theory and the Large Corporation**, The Accounting Review, July.

Watson, H. J. And Carrol, A.B.(2008)"**Computer for Business**" Revised Edition, Dallas, Texas, Business Application Inc.

الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال

السادة العاملون في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية المحترمين:

تحية طيبة وبعد ..

يقوم الباحث بدراسة بعنوان: "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التقدير الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات".

الرجاء الإجابة على فقرات الاستبانة بموضوعية علما بأن كل ما يرد في إجاباتكم سيكون موضع احترام وتقدير وسوف يعامل بسرية تامة ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وعليه لا داعي لكتابة الاسم أو أي معلومات شخصية تدل على شخصكم الكريم سوف نزودكم بالنتائج التي تتوصل إليها الدراسة إن رغبتكم في ذلك شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الباحث:

سلامة عاطف الرواشده

القسم الأول: المعلومات الشخصية

1- المؤهل العلمي:

- دبلوم بكالوريوس ماجستير
 دكتوراة أخرى _____

2- سنوات الخبرة:

- أقل من 3 سنوات من 3- أقل من 6 سنوات
 من 6- أقل من 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

3- طبيعة العمل الذي يمارس:

- فني إداري

4- المستوى الوظيفي:

- محاسب رئيس قسم مدير معاون مدير

القسم الثاني: ضع إشارة (x) مكان ما يتفق مع إجابتك

أولاً: إجراءات عمل النظام:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يتم الاعتماد على السياسات المحاسبية المقرة ضريبياً في النظام المحاسبي.					
2.	إجراءات عمل النظام المحاسبي متوافقة مع متطلبات الأنظمة الضريبية					
3.	يتعامل النظام المحاسبي بموجب مستندات ضريبية صحيحة.					
4.	يتعامل النظام المحاسبي بموجب إجراءات صرف محددة					
5.	يتعامل النظام المحاسبي بموجب إجراءات قبض محددة					
6.	التعامل مع فواتير المشتريات بموجب التعليمات الضريبية					
7.	يتعامل النظام المحاسبي مع فواتير المبيعات بموجب التعليمات الضريبية					
8.	يتعامل النظام المحاسبي مع حركة الأصول الثابتة وفقاً للتشريعات الضريبية					

					9. يتعامل النظام المحاسبي مع بنود الانفاق بمقتضى مستندات صرف صحيحة وفقاً للتشريع الضريبي
					10. يتعامل النظام المحاسبي مع بنود الإيرادات الأخرى بموجب مستندات ودورة تحصيل صحيحة وفقاً لما يتطلبه المشرع الضريبي
					11. يتعامل النظام المحاسبي مع الرواتب والأجور بموجب التشريعات الضريبية
					12. يتعامل النظام المحاسبي مع عمليات الاستثمار بمقتضى الأحكام والتشريعات الضريبية

ثانياً خصائص التقارير الناتجة عن النظام:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13.	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي ملاءمة لأغراض المعلومات الضريبية					
14.	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتصف بدرجة معينة من التفصيل					
15.	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تعكس الأنشطة المختلفة للمنشأة					
16.	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بدرجة كافية من الحيادية					
17.	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بالقابلية للمقارنة					
18.	المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بالتوقيت المناسب					

					المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بإمكانية التوصيل للمستخدمين بسهولة	19.
					المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بالمرونة.	20.
					المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بالدقة	21.
					المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي يمكن الاعتماد عليها	22.
					المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تحقق عامل الأمان والسرية ما أمكن	23.
					المعلومات التي ترد في التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي تتسم بالبساطة وسهولة العرض	24.

ثالثاً: البرمجيات والتجهيزات :

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
25.	يتوفر أجهزة حاسوب مناسبة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات					
26.	يتوفر آلات حاسبة مناسبة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات					
27.	يوجد نظام محاسبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات					
28.	المعدات الموجودة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات مناسبة لنظام المحاسبة المتبع					
29.	معدات تخزين وحفظ البيانات مناسبة لنظام المحاسبة الموجود في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات					
30.	يتم تحديث النظام المحاسبي باستمرار في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات					
31.	البرمجيات المساعدة في العمل ملائمة لنظام المحاسبة الموجود في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات					

					32. يتم إجراء الصيانة الدورية للبرمجيات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
					33. مستوى الأمان والحماية من الاختراق مناسب لنظام المحاسبة الموجود في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
					34. نظام المحاسبة لديه القدرة على اكتشاف الأخطاء في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
					35. يتم في تدريب الموظفين على النظام المحاسبي الموجود في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
					36. التكلفة الاقتصادية للبرامج مجدية وفقا للعائد منها في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

كفاءة التقدير الضريبي :

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
37.	عملية التقدير الضريبي يتم في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بسرعة					
38.	تقرير التقدير الضريبي يخلو من الأخطاء					

					39. التقدير الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يتسم بدرجة كافية من الجودة
					40. التقدير الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يتسم بالدقة
					41. تقرير التقدير الضريبي يخلو من النقص
					42. عملية التقدير الضريبي تتم في الوقت المناسب
					43. مخرجات عملية التقدير الضريبي تتناسب مع احتياجات الإدارة الضريبية

ملحق رقم (2) (أسماء المحكمين)

الاسم	الوظيفة
د. هيثم العبادي	دكتور محاسبة في جامعة عمان العربية
د. نمر سليحات	دكتور محاسبة وعميد شؤون الطلبة في جامعة عمان العربية
أ. د علاء الحمامي	دكتور نظم معلومات في جامعة عمان العربية
أ. د. شوقي ناجي جواد	دكتور إدارة - جامعة عمان العربية
أ. د بشير البنا	دكتور محاسبة في جامعة عمان العربية
أ. د. اسماعيل خليل	دكتور محاسبة في جامعة الإسرائ
أ.د. عبد الخالق الراوي	دكتور محاسبة في جامعة الإسرائ
د. هيثم مبيضين	دكتور محاسبة في جامعة الإسرائ
د. زياد سعيدات	دكتور محاسبة في جامعة عمان العربية
د. سهيل أبو صالحه	دكتور في الإحصاء جامعة اليرموك
د. عبد الناصر القدومي	دكتور في الإحصاء جامعة جدارا
د. يسري أمين	دكتور في المحاسبة في جامعة عمان العربية
د. محمد أبو اليمن	دكتور إدارة في جامعة عمان العربية
د. هناء الحنيطي	دكتورة مالية في جامعة عمان العربية
د. محمد شبيطة	دكتور محاسبة في جامعة عمان العربية
د. عبد اللطيف القاضي	دكتور محاسبة في جامعة الإسرائ

ملحق رقم (3)

كتاب تسهيل المهمة

(ناقص من أصل المصدر)